الأحكام و الشروط

- بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. فرع سوق أبوظبي العالمي

كيفية عمل هذه الأحكام والشروط
تشتمل هذه الأحكام والشروط على الأقسام التالية:

القسم ١: أحكام عامة
القسم ٢: شروط إضافية لخدمات الاستشارات الاستثمارية
القسم ٣: شروط إضافية لترتيب خدمات الحفظ
القسم ٤: شروط إضافية لترتيب صفقات الاستثمار والائتمان
القسم ٥: شروط إضافية للوساطة في التأمين
الملحق ١: تحذيرات المخاطر العامة
الملحق ٢: مسرد المصطلحات

المحتويات

القسم ١: أحكام عامة ٣
١. مقدمة ٣
٢. اتفاق الفرع معك ٤
٣. كيفية التواصل مع الفرع ٥
٤. كيفية تواصل الفرع معك ٦
٥. المعلومات المطلوب منك تقديمها ٧
٦. أموال العميل ٨
٧. الأشخاص المخوَّلون بالنيابة عنك ٨
٨. الرسوم والتكاليف والنفقات ٩
٩. إقراراتك وضماناتك وتعهداتك ٩
١٠. حقوق الفرع ١٠
١١. تعديل هذه الأحكام والشروط ١١
١٢. إنهاء هذه الاتفاقية ١١
١٣. الامتثال القانوني ١١
١٤. حدود التزامات الفرع ١٣
١٥. التوقيت ١٣
١٦. تضارب المصالح ١٣
١٧. الشكاوى ١٤
١٨. السرية ١٤
١٩. حماية البيانات ١٤
٢٠. الضريبة ١٥
٢١. العقوبات والامتثال التنظيمي ١٧
٢٢. أمور عامة ١٨
٢٣. القانون الحاكم والاختصاص القضائي ١٨
القسم ٢: شروط إضافية لخدمات الاستشارات الاستثمارية ٢٠
١. التطبيق ٢٠
٢. التعيين ٢٠
٣. بدء النفاذ ٢٠
٤. مسؤوليات الفرع ٢٠
٥. مسؤولياتك ٢٠
٦. حدود المسؤولية ٢٠
٧. الرسوم ٢٠
القسم ٣: شروط إضافية لترتيب خدمات الحفظ ٢١
١. التطبيق ٢١
٢. التعيين ٢١
٣. بدء النفاذ ٢١
٤. مسؤوليات الفرع ٢١
٥. الرسوم ٢١
٦. إجراءات الشركات ٢١
القسم ٤: أحكام عامة شروط إضافية لترتيب صفقات الاستثمار والائتمان ٢٢
١. التطبيق ٢٢
٢. التعيين ٢٢
٣. بدء النفاذ ٢٢
٤. مسؤوليات الفرع ٢٢
٥. الرسوم ٢٢
القسم ٥: شروط إضافية للوساطة في التأمين ٢٣
١. التطبيق ٢٣
٢. التعيين ٢٣
٣. بدء النفاذ ٢٣
٤. مسؤوليات الفرع ٢٣
٥. مسؤولياتك ٢٤
٦. الرسوم ٢٤
الملحق ١: تحذيرات المخاطر العامة ٢٥
الملحق ٢: مسرد المصطلحات ٢٨

Ver.01/September2025

القسم (١): أحكام عامة

١- مقدمة

١-١ يُقدم لك فرع بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع (يُشار إليه فيما بعد باسم «الفرع» أو «**نحن**» أو «**البنك**») المسجل لدى سوق أبوظبي العالمي (يُشار إليها فيما بعد باسم «**سوق أبوظبي العالمي**») هذه الأحكام والشروط، بالإضافة إلى بعض المستندات الأخرى حسبما هو موضح في البند ١-٢ أدناه، بصيغتها المعدّلة من حين إلى آخر (يُشار إليها مجتمعة باسم «**الاتفاقية**»). تحدّد هذه الاتفاقية الشروط التي يلتزم الفرع بموجبها بتقديم بعض خدمات الترتيب و/أو الاستشارات. وسوف تقوم بتعبئة نموذج يتضمن هذه الأحكام والشروط بالإشارة إليها كجزء من اتفاقيتك مع الفرع. وتعتبر موافقتك على هذه الأحكام والشروط المقررة من قبل البنك، عبر أي وسيلة إلكترونية أو أي وسيلة أخرى يحددها الفرع من حين لآخر، قبولاً وموافقة من جانبك على الالتزام بهذه الأحكام والشروط كما لو أنك قبلت ووافقت على الالتزام بها خطياً.

معلومات حول الفرع

١-٢ يقع عنوان الفرع المسجل في الطابق العاشر، برج السلع، ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. ويخضع الفرع لمراقبة وتنظيم سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي («**سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي**»)، ويمتلك رخصة تقديم خدمات مالية من الفئة التحوطية ٤ من السلطة، والذي بموجبه يكون مرخصاً من السلطة للقيام بالأنشطة التالية الخاضعة للتنظيم في سوق أبوظبي العالمي أو منه:

١-٢-١ ترتيب صفقات الاستثمارات؛
١-٢-٢ تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار أو الائتمان؛
١-٢-٣ ترتيب خدمات الائتمان؛
١-٢-٤ تقديم خدمات الوساطة في التأمين؛
١-٢-٥ ترتيب خدمات الحفظ،

كل منها على النحو المحدّد في لوائح الخدمات المالية والأسواق لعام ٢٠١٥، بصيغتها المعدّلة.

معلومات حول البنك

١-٣ بنك أبوظبي التجاري هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة مسجلة وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (بصيغته المعدّلة) وتم تأسيسه في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ويقع مقر أعماله المسجل في مبنى المركز الرئيسي لبنك أبوظبي التجاري، شارع الشيخ زايد بن سلطان، قطعة رقم سي-٣٣، القطاع إي-١١، صندوق بريد ٩٣٩، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة. يتم تداول أسهم البنك في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ويخضع البنك لرقابة وتنظيم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع لتوفير عدد من الأنشطة التي تنظمها هيئة الأوراق المالية والسلع.

الخدمات

١-٤ سيقدم لك الفرع واحدة أو أكثر من الخدمات التالية («**الخدمات**») وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي هذا القسم (لن نقدّم خدمات أخرى غير تلك الموضحة بالتفصيل أدناه أو المتفق عليها خطياً خلاف ذلك):

١-٤-١ الخدمات الاستشارية في مجال الاستثمار؛
١-٤-٢ خدمات ترتيب الاستثمار؛
١-٤-٣ تقديم المشورة وترتيب الخدمات فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية؛
١-٤-٤ تقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بعقود التأمين؛
١-٤-٥ تسهيل فتح الحسابات؛
١-٤-٦ ترتيب خدمات أمين حفظ الاستثمارات؛
١-٤-٧ تسويق المنتجات والخدمات الخاضعة لرقابة سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي؛
١-٤-٨ تعريف العملاء بمنتجات وخدمات البنك أو الشركات التابعة له.

١-٥ تتوفر المزيد من التفاصيل حول الخدمات التي سيقدمها الفرع لك في نموذج طلب منفصل يتم تقديمه لك مع هذه الأحكام والشروط.

١-٦ لن نتصرف كوكيل لك عند تقديم الخدمات ولن يعتبر أي شيء في الاتفاقية بمثابة تفويض أو تمكين لأي من الطرفين للعمل كوكيل للطرف الآخر في هذه الاتفاقية. ويتعين عليك عدم التصرف كوكيل نيابة عن شخص آخر فيما يتعلق بالخدمات. سيعاملك الفرع بمفردك كعميل لدينا وفقاً لدليل قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي. ولن يكون أي شخص آخر (سواء تم تحديده لنا أم لا) عميلاً للفرع أو لديه أي حقوق قابلة للتنفيذ ضد الفرع أو أي من الشركات التابعة للبنك بموجب هذه الاتفاقية.

١-٧ أنت توافق وتقرّ بأن الفرع سيقدم الخدمات فقط من مقر عمله في سوق أبوظبي العالمي.

١-٨ يجوز لنا تقديم خدمات المشورة أو ترتيب المعاملات التي تتضمن مجموعة من الاستثمارات بينما نشير إلى تحذيرات المخاطر العامة المتعلقة باستثمارات معينة والمبينة في الملحق (١). ما لم نقم بإجراء معاملة لك على أساس التنفيذ فقط، استناداً إلى تصنيفك ضمن فئة العملاء الأفراد أو العملاء المحترفين، سيقوم الفرع بتقييم ما إذا كنت تمتلك الخبرة والمعرفة اللازمة لفهم المخاطر التي تنطوي عليها هذه المعاملات. ومن جانبك، فإنك تقرّ بوجود مخاطر كامنة تتمثل في تكبُّد خسارة عند تنفيذ معاملات في الاستثمارات وتؤكد وتوافق على قبول هذه المخاطر.

القيود المفروضة على الخدمات التي يقدمها الفرع

١-٩ لن تُقيّد أي معاملة يتم ترتيبها من قبل الفرع أو ينصح الفرع بها في سوق أبوظبي العالمي ولن يكون هناك استلام فعلي لأموالك في سوق أبوظبي العالمي. لا يحتفظ الفرع بأي أموال أو استثمارات للعميل أو يتحكم فيها. وإلى الحد الذي يحتفظ فيه البنك أو أي من الشركات التابعة له بأموال العميل أو استثماراته المرتبطة بالمعاملات التي يرتب لها الفرع أو ينصح بها، سيتم الاحتفاظ بها/التحكم فيها وفقاً لشروط عمل منفصلة بينك وبين البنك أو الشركة التابعة (حسب الاقتضاء). ستتم معالجة تعليمات العميل خارج سوق أبوظبي العالمي وقد تخضع للضوابط الداخلية للبنك أو الشركات التابعة له أو أي مؤسسة مالية أخرى. ويجوز تنفيذ المعاملات من قبل البنك و/أو الفروع الأخرى أو الشركات التابعة للبنك (أو، عند الضرورة، من قبل مقدمي خدمات من الأطراف الثالثة).

١-١٠ لن يقدم الفرع تسهيلات ائتمانية أو خدمات تأمين أو يقبل ودائع أو يتصرف كوكيل لك أو يدير الأصول الخاصة بك على أساس تقديري كجزء من الخدمات المالية التي يقدمها لك، وعادة ما يتم تقديم هذه الخدمات إما من قبل البنك و/أو أي فرع آخر أو شركة تابعة للبنك، وفي هذه الحالة، تخضع هذه الخدمات لشروط العمل بينك وبين البنك و/أو ذلك الفرع أو الشركة التابعة للبنك. يقتصر دور الفرع عادة على ترتيب المعاملات وتقديم المشورة بشأن المنتجات المالية الخاضعة لشروط هذه الاتفاقية.

١-١١ فيما يتعلق بتقديم المشورة بشأن الاستثمارات، فإن الفرع يُعد مستشاراً مستقلاً، وبالتالي فهو غير ملزم، بموجب أي ترتيب، بالتوصية باستثمارات صادرة عن أي جهة بعينها. ويُصنّف جميع عملاء الفرع افتراضياً كعملاء أفراد، شريطة أن يخضعوا لتقييم الملاءمة خلال عملية بدء التعامل مع البنك.

معلومات عامة

١-١٢ يتضمن هذا القسم (١) الأحكام العامة التي تنطبق على جميع الخدمات المقدمة بموجب اتفاقية الفرع معك.

١-١٣ يتضمن القسم (٢) إلى القسم (٥) من هذه الأحكام والشروط الأحكام التي تنطبق أيضاً في حال موافقة الفرع على تزويدك بخدمات محددة وفقاً لطلبك من وقت لآخر.

١-١٤ يتم لفت انتباهك إلى تحذيرات المخاطر الواردة في الملحق (١) وأي تحذيرات مخاطر أخرى قد يقدمها الفرع إليك لإعلامك من وقت لآخر فيما يتعلق بأنواع محددة من الاستثمارات أو المعاملات أو المنتجات أو الخدمات.

١-١٥ للحصول على معلومات حول معاني الكلمات أو العبارات المستخدمة في هذه الأحكام والشروط، يُرجى مراجعة الملحق (٢).

٢- اتفاق الفرع معك

٢-١ يتألف اتفاق الفرع معك مما يلي:

٢-١-١ هذه الأحكام والشروط؛

٢-١-٢ أي نموذج زوّدك به الفرع وقمت بتعبئته وتقديمه إلى الفرع لطلب الاستفادة من أي خدمات؛

٢-١-٣ جدول الرسوم (الذي سيتم توفيره لك على الموقع الإلكتروني أو في مكاتب الفرع بناءً على طلبك، والذي ينطبق بصيغته المعدّلة من وقت لآخر)؛

٢-١-٤ أي مستندات أخرى يجهزها الفرع وتتضمن أحكاماً محددة واجبة التطبيق على الخدمات التي يقدمها الفرع إليك بموجب هذه الأحكام والشروط.

٢-٢ في حال وجود أي تناقض بين أحكام المستندات المشار إليها في البند ٢-١ أعلاه، تسري الأحكام المذكورة وفقاً للترتيب التالي:

٢-٢-١ مستند من النوع الموضح في البند ٤-١-٢ (حيثما ينطبق)؛

٢-٢-٢ موذج من النوع الموضح في البند ٢-١-٢؛

٢-٢-٣ جدول الرسوم؛

٢-٢-٤ هذه الأحكام والشروط.

٢-٣ تعتبر المستندات المشار إليها في البند ٢-١ اتفاقية واحدة مُلزمة لك وللفرع. ومع ذلك، يُرجى الانتباه إلى أن هذه الأحكام والشروط لا تلغي ولا تحلّ محل أي أحكام وشروط أخرى قد تكون قد وافقت عليها بصورة منفصلة مع الفرع فيما يتعلق بأي حسابات أو منتجات أو خدمات غير تلك المقدمة بموجب هذه الأحكام والشروط.

٢-٤ توافق بموجبه على أن هذه الأحكام والشروط تدخل حيز التنفيذ وتصبح اتفاقية مُلزمة فيما بينك وبين الفرع عند حدوث أي مما يلي:

٢-٤-١ قبول الفرع النموذج الذي تم تنفيذه حسب الأصول والذي تطلب بموجبه الحصول على أي من الخدمات؛

٢-٤-٢ استخدامك، أو قبولك استخدام، أي خدمات؛ و/أو

٢-٤-٣ بالإضافة إلى طلبك (أياً كانت طريقة تقديمه)، يوافق الفرع على أن يقدم لك أي خدمات بموجب هذه الأحكام والشروط.

٢-٥ توافق بموجبه على أن هذه الأحكام والشروط سوف تصبح نافذة وسارية المفعول بينك وبين الفرع عن طريق أي وسيلة يجيزها القانون واجب التطبيق، بما في ذلك بموجب أي موافقة ضمنية قد تمنحها عند التصرف بطريقة تشير إلى قبولك بهذه الأحكام والشروط، بما في ذلك وفقاً للبند ٢-٥، لتفادي الشك وإلى الحد الذي يجيزه القانون واجب التطبيق، لن يُطلب منك التوقيع على هذه الأحكام والشروط لكي تشكل اتفاقية مُلزمة بينك وبين الفرع، غير أنك توافق على أن الفرع يحتفظ بحقه في أن يطلب منك القيام بذلك.

٢-٦ يشكّل هذا القسم (١) الأحكام والشروط واجبة التطبيق بشكل عام، وسوف يسري على كافة الخدمات المقدمة بموجب هذه الأحكام والشروط. وسيتعين عليك تعبئة نموذج واحد أو عدة نماذج تشير فيه / فيها إلى الخدمات المحددة التي ترغب في الحصول عليها من الفرع من وقت لآخر. إذا وافق الفرع على تزويدك بتلك الخدمات، سوف ينطبق عليك عندئذ القسم ذي الصلة من هذه الأحكام والشروط تبعاً لذلك ويصبح جزءاً من اتفاقيتك مع الفرع.

٢-٧ قد ترغب في الحصول لنفسك على خدمات إضافية يقدمها الفرع بعد تفعيل هذه الأحكام والشروط بينك وبين الفرع. ينبغي عليك في هذه الحالة تعبئة وتقديم النموذج المناسب الذي يحدده الفرع من وقت لآخر لأغراض طلب الحصول على الخدمات ذات الصلة. وإذا وافق الفرع على تزويدك بتلك الخدمات الإضافية، ينطبق القسم من هذه الأحكام والشروط المطابق لهذه الخدمات المذكورة عليك وعلى علاقتك بالفرع ويصبح جزءاً من اتفاقيتك مع الفرع.

٢-٨ كشرط مسبق للحصول على الخدمات وفقاً للاتفاقية، يجب أن تكون إما عميلاً حالياً لدى البنك، أو تقدَّمت بطلب لتكون عميلاً لديه، بموجب أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد و/أو أحكام وشروط الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات، بالإضافة إلى أحكام وشروط خدمات الثروات من بنك أبوظبي التجاري.

٢-٩ في حال تضارب أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد و/أو أحكام وشروط الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات مع هذه الأحكام والشروط، تسري هذه الأحكام والشروط. وتوافق بموجبه على أن يقوم البنك بخصم أو إضافة أو تحويل أموال من أو إلى حساباتك دون الحصول على موافقتك المسبقة أو دون إخطارك وذلك لغرض تنفيذ أي تعليمات تصدر منك للفرع أو فيما يتعلق بأي مبالغ مستحقة عليك للفرع أو لمقدم خدمات من الأطراف الثالثة بموجب هذه الأحكام والشروط.

مقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة

٢-١٠ يحق للفرع تفويض أو إسناد تنفيذ أي خدمة منصوص عليها في هذه الأحكام والشروط إلى أي مقدم خدمات من الأطراف الثالثة مؤهّل ولديه الخبرات المناسبة، بما في ذلك البنك أو أي من الشركات التابعة له.

٢-١١ يجوز للفرع أيضاً أن يعرض عليك خدمات من مقدم خدمات من الأطراف الثالثة (يجوز أن يكون مقدم الخدمات شركة تابعة للبنك) والترتيب معه من أجل تزويدك مباشرةً بالخدمات المتعلقة باستثماراتك.

٢-١٢ لن يتحمل الفرع أي مسؤولية عن التزامات أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) متعلقة أو ناتجة عن أي خدمة قام الفرع بترتيبها لصالحك (بما في ذلك اعتمادك على أي مشورة أو خدمة يقدمها مُقدم الخدمات من الأطراف الثالثة).

٣- كيفية التواصل مع الفرع

٣-١ يجوز للفرع أن يطلب منك، من وقت لآخر وبناءً على سلطته التقديرية، توجيه مراسلاتك وفقاً لصيغة معينة أو بواسطة وسيلة معيّنة، وذلك استناداً إلى ملف تعريفك الشخصي أو خدمة الاستثمار التي تتعلق بها المراسلات، أو لأي سبب آخر قد يعتبره الفرع ملائماً.

٣-٢ ما لم يحدد الفرع خلاف ذلك من وقت لآخر وبحسب طبيعة المراسلات ومحتواها، يجوز توجيه تلك المراسلات إلى الفرع:
٣-٢-١ خطياً أو عبر البريد الإلكتروني المسجل أو أي وسيلة رسالة نصية يتم توجيهها إلى بيانات الاتصال الموضحة على الموقع الإلكتروني؛ أو
٣-٢-٢ عبر قنوات الاتصال الإلكترونية المعتمدة من قبل الفرع للاستخدام من وقت لآخر لأغراض هذه الأحكام والشروط.

٣-٣ في حال توجيه مراسلات رسمية (مثل طلب أو إخطار مطلوب بموجب هذه الأحكام والشروط)، يجب تسليم المراسلات باليد أو بواسطة البريد المسجل إلى العنوان المسجل للفرع.

٣-٤ لن تعتبر جميع المراسلات التي تقوم بتوجيهها أنها مقدمة أو مبلّغة بصورة صحيحة من قبلك ما لم يستلمها الفرع.

٣-٥ فيما يتعلق بأي مراسلات مطلوب منك إجراؤها خطياً، يجوز للفرع (وفقاً لتقديره) أن يختار التصرف على أساس تلك المراسلات فقط عندما تكون موقعة أصولاً من قبلك (على مستند ورقي أو بطريقة إلكترونية) أو بواسطة ممثليك المفوَّضين ووفقاً لنموذج التوقيع المتضمن في سجلات الفرع.

٣-٦ يعتبر الفرع مراسلاتك أصلية ويباشر تنفيذها إذا اعتقد الفرع بحسن نية أنها صادرة عنك (أو عن ممثليك المفوَّضين)، ولن يكون الفرع مُلزماً بتأكيد أصالة المراسلات أو التحقق من صحتها.

٣-٧ إذا استلم الفرع تعليمات أو توجيهات تزعم أنها صادرة عنك بواسطة خطاب أو وسيلة إلكترونية أو بأي وسيلة أخرى مقبولة للفرع، يجوز للفرع أن يتصرف بموجبها (أو أن يوعز إلى مقدم الخدمة من الأطراف الثالثة أو إلى وكيل للفرع بأن يتصرف) دون أي استفسار إضافي عن هوية أو سلطة الشخص الذي أصدر أي من تلك التعليمات أو فيما يتعلق بصحة المراسلات. ويحق للفرع كذلك أن يتعامل مع هذا الأمر على أنه مصرَّح به بالكامل من قبلك وأن هذه التعليمات أو المراسلات مُلزمة عليك. وسوف تنطبق هذه القاعدة بصرف النظر عن مبلغ المعاملة أو عن أي خطأ أو سوء فهم أو عدم وضوح أو احتيال أو تزوير أو عدم وجود صلاحية لإجراء الاتصال أو المراسلة. كما أن الفرع لن يكون ملزماً بالحصول على تأكيد إضافي منك بأي شكل من الأشكال. ويحق لممثل الفرع المعني أن يختار إجراء التحقق من التوقيع بما يتماشى مع الممارسات المعتادة لدى الفرع وعن طريق الرجوع إلى أي توقيعات تم تقديمها إلى الفرع وفقاً للبندين ٥ و٧-١،

٣-٨ يجوز للفرع أن يشترط أن تحتوي أي تعليمات يتم تقديمها عبر الهاتف على رقم تعريف هاتفي أو رمز تعريفي آخر حسبما يقرره الفرع من وقت لآخر. سوف تكون مسؤولاً عن أي استخدام غير سليم لأي رمز أو رقم تعريفي. ويحق للفرع تسجيل التعليمات الهاتفية عن طريق استخدام أي وسيلة قد تلائمه. وفي حال عدم وجود خطأ فادح، تكون سجلات الفرع لأي تعليمات حاسمة وملزمة.

٣-٩ لن يتحمل الفرع أي مسؤولية عن أي أضرار مترتبة على فقدان رسالة بريد إلكتروني أو أي رسائل إلكترونية أو مراسلات أخرى أو سرقتها أو تلفها أو تغيرها أو الإفصاح عنها (بما في ذلك ما يتم تقديمه كنماذج متاحة إلكترونياً) فيما بينك وبين الفرع.

٣-١٠ يحق للفرع أن يرفض التقيّد بأي تعليمات تصدر عنك للفرع بموجب هذه الأحكام والشروط. وفي تلك الحالة، سوف يتخذ الفرع التدابير المعقولة لإخطارك وفقاً للمادة (٤). ولتفادي الشك، لن يكون الفرع مُلزماً بتقديم أي سبب أو مبرر لرفضه التقيد بأي تعليمات.

٣-١١ عند صدور تعليمات أو تقديم نماذج أو صفحات التوقيع من مستندات إلى الفرع بواسطة صورة ممسوحة ضوئياً أو بريد إلكتروني أو صورة فوتوغرافية أو بأي صيغة أخرى (غير أصول)، يجوز للفرع أن يرفض التصرف على أساسها حتى يتسلم النسخة الأصلية. وعند موافقة الفرع على التصرف بالاستناد إلى الصورة، يتعين عليك تزويد الفرع بالنسخة الأصلية في غضون الوقت الذي يحدده الفرع لهذا الغرض، وإن تخلّفت عن القيام بذلك، يحق للفرع التراجع عن أي إجراء تم اتخاذه بالاستناد إلى الصورة، وذلك على نفقتك.

٣-١٢ يتعين عليك تعويض الفرع وأي مقدم خدمات من الأطراف الثالثة (ومديريه وموظفيه ووكلائه ومراسليه) عن كافة التكاليف والخسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح، التي قد يتكبدونها نتيجة أو فيما يتعلق بأي شيء قمت به أو أغفلت القيام به بموجب أي تعليمات صدرت عنك (سواء بواسطة البريد الإلكتروني أو بموجب خطاب أو بواسطة الهاتف أو خلاف ذلك).

٣-١٣ تعتبر التعليمات مُستلمة عند استلامها أثناء ساعات العمل من قبل الفرع أو في بداية يوم العمل التالي، وذلك عند استلامها خارج ساعات العمل.

حدود المسؤولية

٣-١٤ بينما يلتزم الفرع باتخاذ جميع التدابير المعقولة عملياً للتأكد من أن معاملاتك آمنة والحفاظ على خصوصية وسرية كافة الاتصالات والمراسلات التي تتم بينك وبين الفرع، إلا أنه من المفهوم والمتفق عليه أن الاتصالات الإلكترونية التي تتم فيما بينك وبين الفرع لا يمكن الاعتماد عليها بالكامل أو اعتبارها وسيلة اتصال آمنة وسرية بالكامل.

٣-١٥ في حال اخترت التواصل و/أو تلقي المراسلات من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية، فسوف يتم ذلك على كامل مسؤوليتك. وتبعاً لذلك، لن يكون الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له مسؤولاً عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) قد تنشأ عن أو تتعلق بما يلي:

٣-١٥-١ إصدار، تسليم، إدارة و/أو استلام أي مراسلات من خلال قنوات الاتصالات الإلكترونية؛

٣-١٥-٢ الأخطاء أو التأخير في إرسال أي مراسلات أو أي تغيير أو استخدام أو تلاعب غير مصرَّح به بالمعلومات المتضمنة في المراسلات المذكورة أو بخلاف ذلك قد تنشأ عن تسليمها؛

٣-١٥-٣ برامج ضارة تنشأ عن أي اتصالات إلكترونية؛ و/أو

٣-١٥-٤ أي اطلاع غير مصرَّح به على معلومات سرية أو إفصاح عنها غير مصرّح به إلى الغير نتيجة استلام البيانات أو تسليمها بواسطة الوسائل المشار إليها في هذا البند ٣-١٥.

٣-١٦ بالإضافة إلى أي قيد أو حد آخر لمسؤولية الفرع الناشئة عن هذه الأحكام والشروط، لا يتحمل الفرع والبنك ولا أي مقدم خدمات من الأطراف الثالثة مسؤولية عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) قد تنشأ عن أو تتعلق بما يلي:

٣-١٦-١ أي معاملة غير مصرّح بها يتم تنفيذها بواسطة أي اتصال إلكتروني قبل إخطار الفرع بالمعاملة غير المصرَّح بها أو أي إساءة استعمال أو خسارة أو إفصاح عن أو سرقة لبياناتك؛

٣-١٦-٢ أي نشاط احتيالي يتم بواسطة اتصال إلكتروني (ما لم يكن هذا العمل الاحتيالي صادراً عن الفرع)؛

٣-١٦-٣ عدم التزامك بأي من التزاماتك الأمنية الناشئة عن هذه الأحكام والشروط؛

٣-١٦-٤ دخولك إلى أو استخدامك لقنوات الاتصال الإلكترونية التي يوفرها الفرع بطريقة أو لغرض غير مصرّح به من الفرع؛

٣-١٦-٥ أي خسارة لأي معلومات أو تعليمات أثناء الإرسال بسبب ظروف غير متوقعة؛

٣-١٦-٦ أي دخول غير مصرّح به من قبل أي طرف ثالث إلى أي قنوات اتصال إلكترونية يقدمها الفرع وإلى أي من معلومات محفظتك الاستثمارية؛

٣-١٦-٧ التسليم أو التسليم الخاطئ أو الإلغاء أو عدم حفظ أي تعليمات تم توجيهها لك عبر قنوات الاتصال الإلكترونية؛

٣-١٦-٨ المعاملات التي تتم بموجب تعليمات تم توجيهها بواسطة وسيلة اتصالات إلكترونية قبل إنهاء حقك في الدخول إلى قنوات الاتصال الإلكترونية ذات الصلة التي قام الفرع بتوفيرها لك؛

٣-١٦-٩ استخدامك لقنوات اتصال إلكترونية بما في ذلك، حيثما ينطبق، أي مواد و/أو بيانات و/أو برمجيات يتم تحميلها أو يتم الحصول عليها بطريقة أخرى من خلال استخدام قنوات الاتصال الإلكترونية؛ و/أو

٣-١٦-١٠ أي أضرار قد تحدث للأجهزة أو البرمجيات الخاصة بك وتكون ناتجة عن استخدامك لقنوات الاتصال الإلكترونية.

٤- كيفية تواصل الفرع معك

٤-١ إن أي مراسلات أو إخطارات مطلوب من الفرع (أو مقدّم خدمات من الأطراف الثالثة) توجيهها إليك، يجوز تسليمها لك باليد شخصياً، أو تسليمها خطياً بواسطة البريد (مدفوع مقدماً) إلى عنوانك المتوفر في سجلات الفرع، وذلك بواسطة أي وسيلة اتصال إلكترونية بما في ذلك البريد الإلكتروني والرسائل النصية القصيرة والهاتف والرسائل النصية الآمنة وتطبيقات الهاتف المتحرك، وعبر الإنترنت من خلال موقع إلكتروني مناسب، أو بواسطة أي وسيلة أخرى مصرّح بها في القانون واجب التطبيق. وتعتبر تلك المراسلات مُستلمة من جانبك:

٤-١-١ في حال تسليمها لك باليد شخصياً، بتاريخ التسليم؛

٤-١-٢ في حال إرسالها بالبريد على عنوانك المسجل في دفاتر الفرع، في يوم العمل التالي لتاريخ إيداعها في البريد؛

٤-١-٣ في حال إرسالها بواسطة البريد السريع إلى عنوانك المسجل في الفرع، في اليوم الذي تؤكد فيه شركة البريد السريع تسليمها لك؛

٤-١-٤ في حال نشرها على الموقع الإلكتروني للفرع، في اليوم الذي يظهر فيه ذلك المنشور على الإنترنت؛

٤-١-٥ في حال إرسالها بواسطة وسيلة إلكترونية، في يوم إرسالها.

٤-٢ إذا استلم الفرع أي مراسلات موجهة إليك من طرف ثالث، سوف يقوم الفرع في أقرب فرصة ممكنة عملياً بإعادة توجيه تلك المراسلات إلى عنوانك المسجل لدى الفرع، أو بواسطة أي وسيلة إلكترونية بما في ذلك البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو الهاتف أو الرسائل النصية الآمنة أو أي وسيلة أخرى. لن يكون الفرع مُلزماً بأي واجب إضافي فيما يتعلق بإعادة توجيه أي بريد أو اتصالات أخرى إليك. ويحق للفرع فرض رسوم على إعادة توجيه كافة هذه المراسلات حسبما يعتبره ملائماً وسوف يخلي الفرع مسؤوليته عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) مما قد ينشأ عن أو يرتبط بتخلفك عن استلام أي بريد أو مراسلات من هذا القبيل، أياً كانت الظروف.

٥- المعلومات المطلوب منك تقديمها

٥-١ يتعيَّن عليك تزويد الفرع فوراً وبمجرد طلبه بكافة المعلومات والمستندات (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في حال كنت هيئة اعتبارية، مستندات تأسيس أعمالك وتراخيصك التجارية)، والتوقيعات والمعلومات الضريبية أو الإفادات الصادرة عنك والتي قد يطلبها الفرع لأي غرض. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تمكين الفرع من الامتثال لأي قانون واجب التطبيق، بما في ذلك الوفاء بمتطلبات الفرع المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومتطلبات اعرف عميلك بخصوص العلاقة بينك وبين الفرع، أو بخصوص أي التزامات ضريبية. وقد تتضمن تلك المعلومات، على سبيل المثال لا الحصر، معلومات محفظتك الاستثمارية وأي معلومات أو مستندات أو إفادات إضافية حول هويتك أو عنوانك أو محل إقامتك الخاضع للضرائب أو جنسيتك أو مصدر أي مبالغ مودعة في الحسابات المحتفظ بها أو مستخدمة لشراء أي استثمارات أو خدمات من خلال الفرع، والتي قد يطلبها الفرع من وقت لآخر. وقد يشمل ذلك أيضاً أي معلومات أو مستندات قد يطلبها الفرع لأغراض سياساته وإجراءاته الداخلية. بالإضافة إلى ذلك، يحق للفرع أن يطلب منك مستندات إضافية للتدقيق قبل أن يتمكن الفرع من تزويدك بأي خدمات ذات صلة. ولن يكون الفرع مسؤولاً عن أي تأخير أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) قد تطرأ نتيجة تلك المتطلبات.

٥-٢ إذا كنت هيئة اعتبارية، يتعيَّن عليك تزويد الفرع بالمعلومات والمستندات التي يطلبها لغرض تمكينه من تحديد هوية المالك المستفيد النهائي ورقم التعريف الضريبي وتاريخ/مكان الميلاد وعنوان الإقامة و/أو الجنسية والتوضيح ذات الصلة و/أو وضع ومصدر أموال المالك المستفيد النهائي و/أو الشركات التابعة (حسبما قد ينطبق، بما في ذلك المستندات التأسيسية والتراخيص التجارية).

٥-٣ (بغض النظر عن أي حُكم آخر في هذه الأحكام والشروط)، توافق بموجبه على أنه في حال عدم تزويد الفرع بالمعلومات والمستندات التي يطلبها، أو في حال قدمت معلومات ومستندات غير دقيقة أو غير كاملة أو مضللة، يجوز للفرع، من بين أمور أخرى:

٥-٣-١ تعليق حسابك أو تجميده؛

٥-٣-١ إنهاء علاقته بك؛ و/أو

٥-٣-١ رفض إجراء أي معاملة أو تزويدك بأي خدمات أخرى.

الالتزامات المعلوماتية والمستندية

٥-٤ أنت تضمن وتقر وتتعهَّد بأن أي معلومات ومستندات تقدمها للفرع سوف تكون كاملة وصحيحة ودقيقة وغير مضللة، وتخوّل الفرع وتوافق على قيامه بتدقيق أي من تلك المعلومات والمستندات من خلال أي مصادر حسبما قد يعتبره ملائماً.

٥-٥ إذا كنت شخصاً طبيعياً، يتعيَّن عليك أن تباشر فوراً (وفي أي حال في غضون ثلاثين يوماً بعد التغيير أو علمك باحتمال حدوث ذلك التغيير) بإخطار الفرع خطياً وإبقاء معلومات الفرع محدَّثة على الدوام بخصوص أي تغييرات قد تطرأ على وظيفتك أو أعمالك أو عنوانك أو جنسيتك أو وضع إقامتك (بما في ذلك مقر إقامتك الخاضع للضريبة) أو أي معلومات ومستندات أخرى قدمتها للفرع من وقت لآخر. إذا كنت مواطناً أمريكياً أو أصبحت مواطناً أمريكياً أو اتخذت أي تدابير لكي تصبح مواطناً أمريكياً أو بخلاف ذلك إن أصبحت خاضعاً لالتزامات الضريبة الأمريكية، عليك إخطار الفرع بذلك فوراً وخطياً.

٥-٦ إذا كنت شركة، عليك إبلاغ الفرع فوراً بأي تغييرات قد تطرأ على مستندات تأسيسك أو تراخيصك التجارية وأي معلومات أخرى ذات صلة، وكذلك تزويد الفرع بأي تحديث لتلك المعلومات والمستندات. وفي حالة تحديث أو تجديد أي مستندات تأسيسية أو تراخيص تجارية، يتعيَّن عليك تزويد الفرع فوراً بنسخ محدثة منها، وكذلك عن أي مستندات قد تأثرت بذلك التحديث (على سبيل المثال لا الحصر، أي طرف يتصرَّف بالنيابة عنك وفقاً لهذه الأحكام والشروط). إذا كنت أو أصبحت أو اتخذت أي تدابير لكي تصبح هيئة اعتبارية يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية أو بخلاف ذلك لكي تصبح كياناً خاضعاً لالتزامات ضريبية في الولايات المتحدة، يتوجب عليك إبلاغ الفرع فوراً وخطياً.

تسجيل المكالمات الهاتفية والاتصالات الأخرى

٥-٧ توافق بموجب هذه الأحكام والشروط على تسجيل المحادثات الهاتفية التي تجري بينك أو بين أي من ممثّليك المفوَّضين والمديرين والمسؤولين والموظفين طرفك من جهة وبين موظفي الفرع وممثليه من جهة أخرى. كما توافق على أن يحتفظ الفرع بكافة المراسلات الموجهة إلى الفرع بواسطتك أو بالنيابة عنك بأي وسيلة. وفي حال كان ذلك ذات صلة، فإنك توافق على الحصول على أي موافقات ضرورية من (وعلى القيام بأي إخطار ضروري فيما يتعلق بتلك التسجيلات والاحتفاظ بها إلى) ممثليك المفوَّضين والمديرين والمسؤولين والموظفين طرفك. كما توافق على أنه، وإلى أقصى حد يجيزه القانون واجب التطبيق، يجوز تقديم تلك التسجيلات وكافة الاتصالات كإثبات في أي نزاع ينشأ بينك وبين الفرع.

السجلات التي يحتفظ بها الفرع

٥-٨ يجوز للفرع، طيلة فترة استخدامك لأي من خدمات الفرع وفي أي وقت بعد ذلك، الاحتفاظ بأي معلومات أو مراسلات أو مستندات تخصك أو متعلقة بالخدمات التي يقدمها الفرع لك، سواءً في شكل إلكتروني أو بواسطة أي وسائل تخزين أخرى حسبما قد يكون ملائماً للفرع. وتوافق على أن أي نسخ مطبوعة أو صور ضوئية عن كافة تلك المستندات سوف تشكِّل إثباتاً حاسماً لصحة محتوياتها.

٥-٩ باستثناء حالات الخطأ الفادح، تشكِّل المعلومات المتضمنة في سجلات الفرع إثباتاً حاسماً وملزماً لأي معاملات تم تسهيلها لك من قبل الفرع بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المعاملات التي تتم بموجب تعليمات صدرت شفهياً أو خطياً أو إلكترونياً وبالتالي، فإن أي شهادة أو أي إفادة أخرى تصدر عن الفرع سوف تشكِّل إثباتاً نهائياً وحاسماً، مع مراعاة أي حق ممنوح لك بموجب هذه الأحكام والشروط للطعن في دقة أي من تلك المعلومات.

٥-١٠ أنت تتنازل بموجب هذه الأحكام والشروط عن أي حق قد يخوّلك القيام بتقديم طلب للتدقيق أو بإبراز السجلات، بخلاف الامتثال لأمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة أخرى لها اختصاص قضائي على الفرع، شريطة تقديم مثل هذه الأوامر إلى الفرع.

الوضع التنظيمي

٥-١١ يخضع قبولك كعميل لدى الفرع إلى اجتياز إجراءات التحقُّق المُرضية المعمول بها في مجال مكافحة غسيل الأموال والعقوبات والحظر وغير ذلك من إجراءات التحقُّق وفقاً للقانون واجب التطبيق.

٥-١٢ تقرُّ بأن الفرع قد زوَّدك برسالة تصنيف عميل منفصلة تُصنَّف فيها على أنك (١) «عميل أفراد»؛ أو (٢) «عميل محترف»؛ أو (٣) «طرف مقابل في السوق»، حيث يتم تعريف كل مصطلح من هذه المصطلحات الثلاثة في دليل قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي. ومن خلال إبرام الاتفاقية مع الفرع، فإنك توافق بموجب هذه الأحكام والشروط على التصنيف المنصوص عليه في خطاب تصنيف العميل المذكور أعلاه.

٥-١٣ إذا تم تصنيفك كعميل محترف أو طرف مقابل في السوق، فإنك تقر بأن العملاء الأفراد يتمتعون بمستوى أعلى من الحماية بموجب دليل قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي، مقارنة بالعملاء المحترفين والأطراف المقابلة في السوق، وأنك تملك الحق في إعادة تصنيفك ضمن فئة العملاء الأفراد في أي وقت من خلال إخطار الفرع خطياً.

٥-١٤ توافق بموجبه على أنك مسؤول عن إبقاء الفرع على علم بأي تغيير قد يؤثّر على تصنيفك كعميل من الأفراد أو عميل محترف أو طرف مقابل في السوق (حسب الاقتضاء).

٥-١٥ على الرغم من الأحكام الواردة في هذه الأحكام والشروط التي تنص على عكس ذلك، عندما يتم تصنيفك كطرف مقابل في السوق، فإننا لا نقبل أي التزام بالتعليق على ملاءمة أي معاملة مطلوبة أو نصيحة استثمارية أو أي خدمة أخرى بموجب هذه الأحكام والشروط (ما لم نتفق صراحة على خلاف ذلك) ولن نأخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تنفيذ أي تعليمات نتلقاها منك.

٥-١٦ عند تصنيفك ضمن فئة العملاء الأفراد أو العملاء المحترفين، يقوم الفرع بإجراء تقييم لمدى ملاءمتك، وذلك بغرض تحديد أهدافك و/أو أهدافك الاستثمارية، بالإضافة إلى تحديد مدى قدرتك على تحمّل مخاطر الاستثمار.

٦- أموال العميل

أنت تقرُّ بأنه في سياق تقديم الخدمات لك، لن يكون هناك استلام مادي لأموال العميل في سوق أبوظبي العالمي. سيتم استلام أي أموال للعميل من قبل البنك أو مؤسسة مالية أخرى خارج سوق أبوظبي العالمي والاحتفاظ بها في حساب عميل.

٧- الأشخاص المخوَّلون بالنيابة عنك

٧-١ يحق لك – إن رغبت – تعيين شخص واحد أو أكثر للتعامل مع الفرع نيابة عنك (على سبيل المثال، لإصدار تعليمات للفرع أو للتوقيع على بعض المستندات بالنيابة عنك). وفي حال رغبت في القيام بذلك، فإنك توافق على أنه يحوز للفرع أن يطلب منك ومن الشخص الذي ترغب في تعيينه إبرام اتفاقية منفصلة مع الفرع. يتعيَّن عليك أيضاً الامتثال لمتطلبات الفرع أو مقدّم الخدمات من الأطراف الثالثة فيما يتعلق بتقديم الأسماء ونماذج التوقيعات للأشخاص المخوَّلين بالنيابة عنك. كما تلتزم أيضاً بإخطار الفرع على الفور بأي تغييرات قد تطرأ من وقت لآخر على قائمة الأشخاص المخوَّلين بالنيابة عنك ومنح الفرع أو مقدّم الخدمات من الأطراف الثالثة وقتاً كافياً للعمل بموجب ذلك التخويل.

٧-٢ يخضع تعيين هذا الشخص المخوَّل إلى اجتياز إجراءات التحقُّق المُرضية المعمول بها في مجال مكافحة غسيل الأموال والعقوبات والحظر وغير ذلك من إجراءات التحقّق وفقاً للقانون واجب التطبيق من قبل الفرع و/أو البنك.

٧-٣ يحق للفرع أن يعوّل على قائمة الأشخاص المخوَّلين المسجَّلين لدى الفرع وعلى أي تعليمات يصدرها شخص مدرج اسمه في تلك القائمة. تعتبر أي إشارات لك في هذه الأحكام والشروط أنها تشمل أيضاً إشارة إلى الأشخاص المخوَّلين بالنيابة عنك، حسبما ينطبق. لتفادي الشك، عند التصرُّف من قبل شخص مخوَّل بالنيابة عنك بموجب هذه الأحكام والشروط، وسيخضع ذلك الشخص المخوَّل وكافة الإجراءات التي اتخذت والتعليمات التي صدرت بموجب ذلك التخويل لهذه الأحكام والشروط، حسب الاقتضاء، وعلى وجه الخصوص البند ٣ من قسم (١) من هذه الأحكام والشروط.

٧-٤ لا يتوجّب على الفرع الاستفسار عن سبب إعطاء أي تعليمات أو محتواها، وتلتزم من جانبك بتعويض الفرع بناءً على طلب خطي عن أي خسائر ومطالبات ودعاوى وإجراءات قانونية وطلبات وأضرار وتكاليف ونفقات يتكبدها أو يتحمَّلها الفرع أياً كانت طبيعتها وكيفما كانت تنشأ عن أو فيما يتعلق بعمل الفرع أو رفضه التصرُّف وفقاً للتعليمات الصادرة عن الأشخاص المخوَّلين بالنيابة عنك.

٧-٥ أي معاملة يقوم بتنفيذها الفرع وفقاً لتعليمات موجهة من قبل شخص مخوَّل سوف تنفذ وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

٧-٦ لتفادي الشك، تعتبر المعلومات التي تصدر من قبل أو إلى أحد الأشخاص المخوَّلين بالنيابة عنك لأغراض هذه الأحكام والشروط كأنها صدرت من قبلك أو إليك، حسبما ينطبق. كما يتعيَّن عليك التأكد من امتثال الأشخاص المخوَّلين بالنيابة عنك لأي من بنود هذه الأحكام والشروط الملزمة لك، حسبما ينطبق.

٧-٧ في حالة وفاتك أو فقدانك الأهلية القانونية أو إذا ألغيت التفويض المقدم للأشخاص المخوَّلين بالنيابة عنك، يتوقف سريان تفويض الأشخاص المخوَّلين للتصرف نيابة عنك فيما يتعلق بأي حساب خاضع لهذه الأحكام والشروط ولا يعد نافذاً اعتباراً من التاريخ الذي يتلقى فيه الفرع إخطاراً خطياً بالوفاة أو فقدان الأهلية القانونية أو الإلغاء.

٧-٨ توافق بموجبه على أن أي وكافة الأفعال و/أو التعليمات الصادرة عن أي شخص مخوَّل سوف تكون مُلزمة لك بنفس الطريقة كما لو كانت أفعالاً أو تعليمات التزمتم بها أو صدرت عنكم بصورة مباشرة.

٨- الرسوم والتكاليف والنفقات

٨-١ يمكنك الاطلاع على جدول الرسوم ومبالغ الاستثمار المطلوبة والمتعلقة بالخدمات المقدمة لك من قبل الفرع بموجب هذه الأحكام والشروط من خلال زيارة الفرع في عنوانه المسجَّل وذلك بناءً على طلبك أو من خلال الموقع الإلكتروني للفرع.

٨-٢ ينبغي عليك أن تدفع للفرع الرسوم التي يفرضها مقابل خدماته بما يتوافق مع جدول الرسوم ذي الصلة الصادر عن الفرع، بصيغته المعدلة من وقت لآخر. ويجوز للفرع -إلى الحد المسموح به بموجب القانون واجب التطبيق- تغيير جدول الرسوم في أي وقت وفرض أسعار خاصة فيما يتعلق بالخدمات التي يعتبرها ذات طبيعة استثنائية شريطة أن يتم الإفصاح لك عن تلك الأسعار الاستثنائية، حيثما كان ذلك ممكناً أو مطلوباً بموجب القانون واجب التطبيق، وذلك قبل أداء الخدمات ذات الصلة مع الامتثال الكامل للقانون واجب التطبيق.

٨-٣ تتحمَّل كذلك مسؤولية كافة التكاليف والرسوم والنفقات والمصروفات والجبايات والضرائب الناشئة عن أو فيما يتعلق بأي معاملات تتم نيابة عنك أو خدمات قُدمت لك بموجب هذه الأحكام والشروط من قبل الفرع و/أو الشركات التابعة له أو من قبل أي مقدم خدمات من الأطراف الثالثة يتم تعيينه بخصوص تلك الخدمات. وتوافق بموجب هذه الأحكام والشروط على أن يخصم الفرع أي من تلك التكاليف والرسوم والنفقات والمصروفات والجبايات والضرائب من أي من حساباتك التي تحتفظ بها لدى البنك أو الشركات التابعة له.

٨-٤ لتفادي الشك، يحق للفرع أن يسترد أي تكاليف أو رسوم أو نفقات أو مصروفات أو جبايات أو ضرائب من أي نوع يكون الفرع قد دفعها أو تكون واجبة الدفع لأي مدير صندوق أو مستشار استثماري أو وسيط أو سلطة النقد أو سلطة تنظيمية أو هيئة حكومية أو أمين حفظ أو مقدّم خدمات من الأطراف الثالثة فيما يتعلق بأي استثمارات وحسابات تخضع لهذه الأحكام والشروط أو أي خدمات أخرى يقدمها لك الفرع، وذلك دون الحاجة إلى توجيه أي إخطار مسبق لك. كما يجب أن تأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد أي ضمان على أن تلك التكاليف أو الرسوم أو النفقات أو المصروفات سوف تبقى عند نفس مستوياتها الحالية وأنها لن تتغير في المستقبل.

٨-٥ توافق بموجبه على زيادة أي مبلغ واجب الدفع إلى الفرع بموجب هذه الأحكام والشروط لكي يصل إلى أي مبلغ يكون ضرورياً لتخويل إجراء أي اقتطاعات أو احتجازات، كما أنك سوف تفوِّض الفرع (إذا طلب الفرع ذلك) بدفع تلك المبالغ بالنيابة عنك وقيدها على أي من الحسابات الأخرى تبعاً لذلك وبكامل المبلغ.

٨-٦ توافق بموجبه على تعويض الفرع وأي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة وعدم الإضرار بهم ضد أي التزامات أو خسائر قد يتكبدها الفرع أو يدفعها أو تترتب عليه نتيجة أو فيما يتعلق بأداء الفرع بحسن نية لالتزاماته وخدماته المقدمة إليك بموجب هذه الأحكام والشروط. لن يُطلَب من الفرع اتخاذ أي إجراء نيابة عنك ما لم يتم تعويضه بالكامل وعلى نحو يرضيه عن كافة التكاليف والالتزامات التي قد يتكبدها نتيجة لما ذكر أعلاه.

٨-٧ كافة المبالغ واجبة الدفع للفرع بموجب هذه الأحكام والشروط يتعيَّن أن يتم سدادها بدون أي مقاصة أو اقتطاع أو مطالبة مقابلة أو اقتطاع ضريبة من المنبع لأي سبب مهما كان.

٩- إقراراتك وضماناتك وتعهداتك

التعهدات والضمانات العامة

٩-١ أنت تقر وتضمن، على نحو مستمر طيلة فترة سريان هذه الاتفاقية، على ما يلي:

٩-١-١ أنك تتصرف بصفتك طرفاً أصيلاً وليس وكيلاً عن أي طرف آخر.

٩-١-٢ في حال أبرمت هذه الاتفاقية مع الفرع بصفة ائتمانية لصالح أطراف ثالثة مستفيدة، يتعيَّن عليك الإفصاح للفرع -على نحو يرضي الفرع - عن هويات المستفيدين النهائيين المعنيين (بما في ذلك تزويد الفرع بأي معلومات مطلوبة بموجب البند ٥)، كما أنك تلتزم بتعويض الفرع والشركات التابعة له ضد أي التزامات أو خسائر قد يتكبدونها نتيجة احتفاظك بالمحفظة على سبيل الائتمان لهؤلاء الأطراف الثالثة المستفيدة؛

٩-١-٣ أنك تتمتع بكامل السلطة والصلاحية:

٩-١-٣-١ لإبرام هذه الاتفاقية مع الفرع؛

٩-١-٣-٢ لإبرام أي معاملة منصوص عليها في هذه الاتفاقية؛ و

٩-١-٣-٣ للوفاء بالتزاماتك المتعلقة بهذه الاتفاقية؛

٩-١-٤ أن هذه الاتفاقية قد تم التصريح بها والتوقيع عليها وتسليمها من قبلك على نحو قانوني وصحيح، وأنها تشكّل اتفاقية صحيحة وملزمة وقابلة للنفاذ في مواجهتك وفقاً للأحكام الواردة فيها؛

٩-١-٥ (إذا لم تكن شخصاً طبيعياً) أن شركتك مسجَّلة حسب الأصول، وقائمة على نحو صحيح وأنها في وضع سليم وفقاً لقوانين البلد التي تم تأسيس الشركة فيها؛

٩-١-٦ أنك قرأت هذه الأحكام والشروط وكافة مستندات المزايا الرئيسية، وأنك على علم بالمخاطر الكامنة في القيام بأي استثمارات ذات صلة وتفهمها، ولديك المستوى الضروري من الخبرة والمعرفة لفهم المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار؛

٩-١-٧ أنه تم تزويدك بمعلومات كافية وقرأتها وفهمتها فيما يتعلق بأي خدمات يقدمها الفرع إليك بموجب هذه الاتفاقية، مما يمكّنك من اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة بناءً على معلومات كافية؛

٩-١-٨ أنك لست مواطناً أمريكياً أو مقيماً في الولايات المتحدة الأمريكية؛

٩-١-٩ أنك على علم وإدراك بأن التزامك الضريبي (إن وجد) يعتمد على ظروفك الخاصة، وأن تأثير وعواقب الآثار المرتبة على الضرائب المحلية أو الأجنبية سوف تظل مسؤوليتك في كافة الأوقات، وأنك سوف تستشير خبير ضرائب قبل الاستثمار في استثمارات معيَّنة وأن الفرع لن يكون مسؤولاً عن أي ضرائب قد تنشأ عن شراء أو بيع الاستثمارات التي تتم نيابة عنك؛

٩-١-١٠ أنك ستلتزم بأي قانون واجب التطبيق، بما في ذلك الحصول على أي موافقات حكومية أو موافقات أخرى مطلوبة؛ و

٩-١-١١ أن أي معلومات تقدمها فيما يتعلق بهويتك أو وضعك أو محل إقامتك أو موطنك هي معلومات كاملة وصحيحة ودقيقة ومطابقة للواقع كما بتاريخ تقديمها.

التعهدات العامة

٩-٢ يتعيَّن عليك إخطار الفرع خطياً إذا طرأ أي تغيير جوهري على المعلومات التي سبق أن قدمتها للفرع في أي وقت، بما في ذلك أي تغيير في جنسيتك أو وضع إقامتك. وينطبق ذلك بالإضافة إلى أي متطلبات أخرى واردة في هذه الأحكام والشروط. إذا تغيرت تلك المعلومات أو بدا من المرجَّح أن تتغير، فسوف تخطر الفرع خطياً وفوراً وكافة الأحوال في غضون ثلاثين يوماً من التغيير أو من التاريخ الذي أصبحت فيه على علم باحتمالية حدوث مثل هذا التغيير، بالإضافة إلى كافة المعلومات التي يطلبها الفرع بخصوص تلك الأمور (بما في ذلك المعلومات التي يطلبها الفرع بناءً على طلبات ترده من أي هيئة تنظيمية مختصة أو سلطة حكومية أخرى) وتوافق بموجبه على أنه يحق للفرع تدقيق من أي من تلك المعلومات بواسطة أي مصادر يعتبرها ملائمة.

المعلومات والاستشارات

٩-٣ باستثناء الخدمات الاستشارية المقدَّمة بموجب قسم (٢)، لن يزودك الفرع بأي استشارة استثمارية في أي وقت ولن يقدِّم لك أي خدمة تقييم استثمار. إذ يتوجَّب عليك اتخاذ قرارات استثمارية مستقلة تصدر عنك وحدك بشأن الاستثمار في أي منتج، بما في ذلك أي استثمار قد يوصي به الفرع بموجب الخدمات التي تقدم لك وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

٩-٤ يجوز أن يزودك الفرع من وقت لآخر بمعلومات حول الاستثمارات ويجوز له أن يتيح لك معلومات لمراقبتها أو جمعها في مكاتبه المسجَّلة. وتوافق بموجبه على أنه، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من قبل الفرع خطياً، يتم تزويدك بتلك المعلومات لأغراض الاطلاع فقط، وأنها لا تشكِّل توصية أو استشارة استثمارية. كما توافق على ما يلي:

٩-٤-١ يعتمد قرارك بالاستثمار في أي منتج على حكمك الشخصي المستقل؛

٩-٤-٢ لن يتحمَّل الفرع أي مسؤولية ولن يتعهد بأي التزام مهما كان تجاهك:

٩-٤-٢-١ فيما يتعلق بأي استثمار سواء زوَّدك الفرع بمعلومات عنه أم لا؛ أو

٩-٤-٢-٢ فيما يتعلق بالخسائر، بما في ذلك الأرباح المفقودة، التي قد تتكبدها أو قد تترتب عليك نتيجة أو فيما يتعلق بأي عملية شراء أو بيع أو استرداد لأي استثمار أو أي معاملة أو تعليمات أخرى صدرت عنك أو امتنعت عن إصدارها على أساس أي معلومات زوَّدك بها الفرع كما هو منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط؛

٩-٤-٣ تتحمَّل وحدك مسؤولية قراءة وفهم شروط أي استثمارات تتقدم بطلب للاستثمار فيها (بما في ذلك ما يتعلق بأهليتك للاستثمار في مثل هذه الاستثمارات والرسوم والنفقات واجبة التطبيق والعواقب الضريبية لهذه الاستثمارات، إن وجدت)، وكذلك مسؤولية فهم المخاطر المرتبطة بالاستثمارات من هذا النوع

٩-٤-٤ تتحمَّل وحدك مسؤولية تحديد فيما إذا كنت بحاجة لاستشارة قانونية أو مالية أو ضريبية مستقلة من طرف ثالث مؤهَّل لفهم استثمار و/أو فرصة استثمارية و/أو المخاطر والشروط المعينة المرتبطة بها؛ و

٩-٤-٥ في حال قرَّرت وفقاً للبند ٩-٤-٤ أنك تحتاج بالفعل إلى استشارة قانونية أو مالية أو ضريبية مستقلة من طرف ثالث مؤهَّل، تتحمَّل وحدك مسؤولية الحصول على تلك الاستشارة.

٩-٥ إذا رغبت في طرح أي أسئلة أو الحصول على مزيد من التفاصيل بخصوص المعلومات التي زوَّدك بها طرف ثالث بخصوص استثمار ما، عليك توجيه أسئلتك إلى الفرع خطياً، وسوف يبذل الفرع كافة المساعي المعقولة للحصول على رد خطي على تلك الأسئلة من الممثل الملائم للاستثمار المعني أو من الجهة التي أصدرت ذلك الاستثمار.

شروط الاستثمار

٩-٦ توافق بموجبه على الالتزام بكافة الأحكام والشروط التي سيقوم بموجبها البنك والشركات التابعة له و/أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة بتنفيذ أي عملية شراء أو بيع أو استرداد لأي استثمار.

٩-٧ توافق بموجبه على الالتزام بما يلي:

٩-٧-١ أحكام أي نموذج يصدر عن الفرع أو البنك، والذي يفيد برغبتك في شراء أو بيع وحدات في صندوق يديره البنك أو الشركات التابعة له؛ و

٩-٧-٢ الأحكام واجبة التطبيق على أي استثمارات صادرة عن طرف ثالث وقمت بشرائها من خلال معاملة جرى تسهيلها عبر الخدمات المقدَّمة بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٠- حقوق الفرع

١٠-١ توافق بموجب هذه الأحكام والشروط وتوافق على أنه يحق للفرع في أي وقت إجراء مقاصة لأي مبالغ مستحقة لك لدى الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له مقابل أي التزام أو أي مبلغ آخر مستحق عليك للفرع أو البنك أو الشركات التابعة له. ويجوز للفرع ممارسة حقه في المقاصة في أي وقت وذلك دون الحاجة لأي إخطار آخر أو طلب يتم توجيهه لك وسواءً وقعت أو لم تقع أي حالة تخلف عن السداد.

١٠-٢ يحق للفرع في أي وقت بعد وقوع حدث التخلف عن السداد تعليق حسابك أو تجميده، أو إنهاء هذه الاتفاقية عبر إخطار خطي.

١٠-٣ سيبذل الفرع والبنك والشركات التابعة له جهوداً معقولة لضمان توافر وإمكانية الوصول إلى الخدمات الاستثمارية من خلال الوسائل الإلكترونية، مثل الخدمات المصرفية الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المتحرك، وذلك وفقاً لهذه الأحكام والشروط. ومع ذلك، قد يتم تأخير أو تقييد أو تحديد توافر أو إمكانية الوصول إلى واحدة أو أكثر من هذه الخدمات الاستثمارية من وقت لآخر دون الحاجة إلى موافقة من جانبك أو توجيه إخطار إليك:

١٠-٣-١ لتمكين الفرع من تنفيذ أي أعمال تحديث أو صيانة أو إصلاحات مخطَّط أو غير مخطط لها أو منتظمة أو لمرة واحدة في مقر الفرع أو أنظمته المصرفية أو موقعه الإلكتروني؛ أو

١٠-٣-٢ في حال وقوع أي أحداث نتيجة لأي تأخير أو انقطاع بأي خدمة أو نظام يستخدمه الفرع في تقديم أو تنفيذ خدمات الاستثمار بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٠-٤ إلى أقصى حد يسمح به القانون واجب التطبيق، لا يتحمَّل الفرع والبنك والشركات التابعة له أي مسؤولية عن أي التزام ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أي انقطاع بالخدمة المشار إليه في الفقرة ١٠-٣ أعلاه، وأنت تلتزم بإخلاء مسؤولية الفرع والبنك والشركات التابعة له في حال حدوث ذلك.

١١- تعديل هذه الأحكام والشروط

١١-١ يجوز للفرع، إلى الحد الذي يكون مصرَّحاً به بموجب القانون واجب التطبيق، تغيير أو استبدال أو استكمال أو إلغاء أي بند من بنود هذه الأحكام والشروط في أي وقت. وفي حالة إدخال أي تغيير على هذه الأحكام والشروط، يوجه الفرع إليك إخطاراً بهذه التغييرات من خلال:

١١-١-١ الموقع الإلكتروني و/أو البريد الإلكتروني؛

١١-١-٢ الرسائل النصية القصيرة أو تطبيقات الهاتف المتحرك أو الرسائل الآمنة أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛ و/أو

١١-١-٣ أي وسائل اتصال أخرى يراها الفرع ملائمة.

١١-٢ يصبح أي تغيير من هذا القبيل ساري الصلاحية بعد ١٤ يوماً من تقديم إخطار بهذا التغيير إليك. وسيتم اعتبار أنك قد قبلت ووافقت على التغييرات التي تم إجراؤها على هذه الأحكام والشروط والتي تم إخطارك بها وفقا للبند ١١-١ (دون تحفظ) وذلك إذا لم تعترض على هذه التغييرات بموجب مراسلات خطية موجهة للفرع وفقا للبند ٣ خلال ١٤ يوماً من تاريخ إخطارك بهذه التغييرات. أما إذا اعترضت على التغييرات التي قد تطرأ على هذه الأحكام والشروط أو على أي قسم آخر من الاتفاقية، يحق للفرع عندئذ إنهاء هذه الاتفاقية معك.

١١-٣ لتفادي الشك، لن يتم تفسير تغيير العلامة التجارية أو إعادة تسمية أي من خدمات الفرع على أنه تغيير لهذه الأحكام والشروط. ويتمتع الفرع بحق غير مقيَّد في تغيير العلامة التجارية أو اسم أي من خدماته في أي وقت دون أن يترتب على ذلك أي التزام بإخطارك.

١٢- إنهاء هذه الاتفاقية

١٢-١ يجوز إنهاء هذه الاتفاقية، كلياً أو جزئياً (بما في ذلك أي جزء منها)، فوراً وفي أي وقت من قبل الفرع بموجب رسالة خطية يوجهها الفرع إليك وفقا للبند ٤، ولن يكون الفرع ملزماً بتوضيح أسباب الإنهاء، ما لم يكن ذلك مطلوباً بموجب القانون واجب التطبيق.

١٢-٢ كما يجوز لك إنهاء هذه الاتفاقية عبر توجيه إخطاراً للفرع لا تقل مدته عن ٣٠ يوماً وفقاً للبند ٣، كما يحق لك إنهاء تقديم الفرع لخدمات محدَّدة بموجب قسم معيَّن فيما يتعلق ببعض الخدمات المقدمة لك بشكل عام، وفي هذه الحالة تنطبق أحكام هذا البند ٢١ مع التعديلات المناسبة حسبما يقتضيه الحال.

١٢-٣ يحدِّد الفرع بعد الإنهاء وفقاً للبند ٢١ هذا فيما لو كان سوف يستكمل أي معاملات أو التزامات غير منجزة. لتجنب الشك، توافق على تحمُّل مسؤولية سداد أي تكاليف أو رسوم أو نفقات أو جبايات أو ضرائب قد يتكبَّدها الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة فيما يتعلق بأي من تلك المعاملات غير المنجزة في تاريخ الإنهاء.

١٢-٤ عند إنهاء هذه الاتفاقية، تصبح أي وكافة المبالغ المستحقة في ذمتك إلى الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة بموجب هذه الأحكام والشروط أو فيما يتعلق بها (بما في ذلك أي تكاليف أو رسوم متكبدة أو سيتم تكبدها فيما يتعلق بإنهائها وأي التزامات طارئة أو مستقبلية) مستحقة الدفع فوراً، وستتحمَّل مسؤولية تسوية أي مبالغ غير مدفوعة.

١٢-٥ بالإضافة إلى صلاحية الفرع العامة في إنهاء هذه الاتفاقية بموجب البند ١٢-١، يحق للفرع إنهاء هذه الاتفاقية دون توجيه إخطار إضافي آخر لك إذا لم يتمكَّن الفرع -بعد بذله محاولات معقولة- من التواصل معك من خلال استخدام عنوانك أو أي تفاصيل اتصال أخرى مسجَّلة لدى الفرع. في هذه الحالة، تبقى الأحكام الأخرى من البند ٢١ سارية المفعول وفقاً للطريقة المعتادة.

١٢-٦ في حال إنهاء هذه الاتفاقية، يحق للفرع استلام:

١٢-٦-١ مبلغ تناسبي من الرسوم الدورية المستحقة له يُحتسب على أساس يومي وشاملاً تاريخ الإنهاء؛ و

١٢-٦-٢ سداد جميع التكاليف والنفقات التي تكبَّدها الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات التابعين للفرع نتيجة لهذا الإنهاء.

١٣- الامتثال القانوني

١٣-١ توافق بموجبه على أنه يتعيَّن عليك الامتثال لجميع القوانين واجبة التطبيق في جميع الأوقات، وتزويد الفرع بكامل المساعدة المعقولة أو المعلومات الضرورية التي يطلبها الفرع من وقت لآخر لتمكين الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة من الوفاء بالتزاماتهم بموجب جميع القوانين واجبة التطبيق.

١٣-٢ لا تتضمن هذه الأحكام والشروط أي بند من شأنه أن يُرغِم الفرع على الإخلال بأي من القوانين واجبة التطبيق أو سياساته الداخلية. وعلى وجه التحديد، لن يؤدي أي من الأحكام الواردة في هذه الأحكام والشروط إلى إلزام الفرع بإجراء معاملة في حال أنَّ:

١٣-٢-١ تلك المعاملة ستكون مخالفة لأي من القوانين واجبة التطبيق، بما في ذلك أي قوانين ذات صلة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب؛

١٣-٢-٢ تلك المعاملة مخالفة للمستندات التأسيسية للفرع أو البنك، بصيغتها المعدلة من وقت لآخر؛

١٣-٢-٣ تلك المعاملة مخالفة لهذه الأحكام والشروط أو للسياسات والإجراءات الداخلية للفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة؛

١٣-٢-٤ تلك المعاملة مخالفة للمستندات التأسيسية للجهة التي تعتزم الاستثمار فيها؛ أو

١٣-٢-٥ كان الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة يحتفظون (لحسابهم الخاص أو بالنيابة عن عميل آخر واحد أو أكثر) استثمارات قائمة بالفعل في الجهة الاعتبارية التي تعتزم إجراء معاملة لديها أو فيما يتعلق بها، وكان الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو مقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة (نتيجة للمعاملة المقترحة) ملزمين بموجب القوانين واجبة التطبيق أو بموجب المستندات التأسيسية للهيئة الاعتبارية المعنية باتخاذ أي إجراء أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراء، فيما يتعلق بنسبة المساهمة الخاصة بهم أو فيما يتعلق بأي أسهم أخرى في الكيان الجهة المعنية.

١٣-٣ قد يخضع عملاء الفرع المواطنين أو المقيمين في دولة الإمارات أو المقيمين في بلدان معينة، أو قد يصبحون مواطنين أو مقيمين في دولة الإمارات أو مقيمين في بلدان معينة، لقيود استثمار بما في ذلك القيود على استلام مواد العرض أو التسويق فيما يتعلق باستثمارات معينة. سوف تتحمَّل مسؤولية الامتثال لأي قوانين واجبة التطبيق تنطبق عليك بهذا الخصوص، وعليك فوراً إخطار الفرع خطياً بأي قيود من تلك القيود التي تخضع لها أو تصبح على علم بها. يحتفظ الفرع بحقه في رفض تنفيذ أي تعليمات من شأنها أن تتسبب بأي انتهاك للقوانين واجبة التطبيق.

١٣-٤ لا يجوز لك تقديم أي تعليمات إلى الفرع ما لم تحصل على كافة الموافقات المطلوبة (إن وجدت) لتوظيف أموالك في الاستثمار ذات الصلة وما لم تتخذ التدابير اللازمة للتأكد من أنّ إصدار التعليمات لن يتسبَّب بأي إخلال بالقوانين واجبة التطبيق.

١٤- حدود التزامات الفرع

١٤-١ على الرغم من أن الفرع ينوي عموماً تزويدك بالخدمات ذات الصلة، إلا أنه لن يكون ملزماً بإبرام أي معاملة محدَّدة أو قبول أي تعليمات معينة أو التصرف وفقاً لها. على وجه التحديد، توافق بموجبه على ما يلي:

١٤-١-١ لن يكون الفرع ملزماً بقبول أي طلبات استثمار كلياً أو جزئياً؛

١٤-١-٢ لن يتحمَّل الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة أي مسؤولية أو التزام للتأكد من أن مقدّم خدمات الاستثمار ذي الصلة سوف يخصص لك خدمات استثمار ذات الصلة؛

١٤-١-٣ لن يتحمَّل الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة أي مسؤولية عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) التي قد تترتب عليك أو تتكبدها نتيجة لذلك، أو فيما يتعلق برفض الفرع أو البنك أو أي مقدّم خدمات من الأطراف الثالثة قبول أي أوامر مقدمة منك أو رفض قبول أو تأخير إجراء تلك الأوامر من قبل مقدّم خدمات الاستثمار ذي الصلة؛ و

١٤-١-٤ في حال قبول الفرع طلب ما، سوف يكون الفرع مسؤولاً فقط عن تنفيذ تعليماتك، مع مراعاة هذه الأحكام والشروط.

١٤-٢ لن يكون الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة مسؤولاً عن أي:

١٤-٢-١ خسائر أو انخفاض في قيمة استثماراتك. بالإضافة إلى ذلك، لن يكون الفرع مسؤولاً عن أي خسائر ناشئة عن أفعال أو امتناع عن أفعال أو إعسار أي من جهات إصدار الاستثمارات أو أي أطراف ثالثة من الوسطاء أو المتداولين أو صانعي السوق أو وسطاء التداول في سوق الأوراق المالية أو مقدّمي خدمات صرف العملات أو الإيداع أو مقدّم الخدمات من الأطراف الثالثة أو الوكلاء أو المعيَّنين الذين يختارهم الفرع بحسن نية لتنفيذ أي معاملة فيما يتعلق باستثماراتك و/أو توفير خدمات الحفظ الآمن لأي من استثماراتك؛

١٤-٢-٢ التصرُّف أو الامتناع عن التصرُّف فيما يتعلق بواجباته الناشئة عن هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك عدم التصرف وفقاً لأي أوامر استثمار أو تعليمات تلقاها منك أو عدم التصرف في الوقت المناسب) باستثناء إلى الحد الذي تكون فيه تلك التصرفات أو الامتناع عن التصرف ناشئة عن الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو عن إهمال جسيم أو سوء تصرف متعمد من قبل أي مقدّم خدمات من الأطراف الثالثة؛

١٤-٢-٣ الخسائر غير المباشرة أو الخاصة أو المعنوية أو التبعية؛

١٤-٢-٤ محتوى، أو وظائف أو تعطُّل أي من قنوات أو برمجيات الاتصال إلكترونية، بما في ذلك أي تطبيقات الهاتف المتحرك (أو تطبيقات) مستخدمة أو مقدمة لك من قبل الفرع أو البنك أو مقدم الخدمات من الأطراف الثالثة، حتى لو أشار الفرع إليك باستخدام تلك قنوات أو برمجيات الاتصال الإلكترونية من هذا القبيل أو قام بتوفيرها لك بطريقة أخرى. لن يكون الفرع مسؤولاً عن أي جانب من جوانب علاقتك مع أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة المذكورين (بما في ذلك ما يتعلق بمعالجة هؤلاء الأطراف لمعلوماتك) أو أي تصرُّف آخر صادر عن أي طرف ثالث؛

١٤-٢-٥ الخلل أو الأعطال الميكانيكية أو التشغيلية أو غيرها من الأعطال التي قد تطرأ على أي من قنوات الاتصال الإلكترونية أو أي قنوات اتصال أخرى ذات صلة بما في ذلك انظمة الإنترنت أو الكابلات أو الهاتف أو الأنظمة البريدية؛ أو

١٤-٢-٦ التخلف عن أداء الالتزامات الناشئة عن هذه الأحكام والشروط إلى الحد الذي يكون فيه ذلك الأداء مقيَّداً أو محظوراً بسبب أي فعل أو إغفال من جانب جهة حكومة أو بسبب حدث من أحداث القوة القاهرة خارج نطاق سيطرة الفرع.

١٤-٣ لا يقدم الفرع أو البنك أو مقدمو الخدمات من الأطراف الثالثة أي ضمان أو كفالة لسلامة أو أداء أي من استثماراتك أو أي استراتيجية استثمار شاملة قد تتفق عليها مع الفرع. وتتحمَّل وحدك، ما لم يكن الفرع مسؤولاً لارتكابه إهمالاً جسيماً أو سوء تصرف متعمد، المسؤولية عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) الناشئة عن أو فيما يتعلق بمحفظتك الاستثمارية أو أي حساب يتعلق بالخدمات المقدمة وفقاً للبنود الواردة في هذه الأحكام والشروط. لتفادي الشك، تتحمَّل وحدك المسؤولية عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح، قد تنشأ عن أو فيما يتعلق بأي تعليمات توجهها للفرع أو بأي خدمات أخرى يقدمها الفرع بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٤-٤ إن التقلبات في قيمة الاستثمارات والإيرادات المحققة منها والتغييرات التي قد تطرأ على الأرباح وأسعار الصرف تعني أنّ قيمة أي محفظة استثمارية تتم إدارتها لصالحك سوف تكون عرضة للارتفاع أو الهبوط. وتعني هذه التقلبات في القيمة والاقتطاعات مقابل الرسوم والمصروفات أنه من المحتمل أن تترتب عليك خسائر. وتوافق على أنك سوف تكون مسؤولاً عن أي خسائر، بما في ذلك خسارة الأرباح، الناشئة عن أو المتعلقة بمثل هذه التقلبات عند توجيهك تعليمات إلى الفرع بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٤-٥ لا تعتبر الاستثمارات ودائع مصرفية ولا يتم ضمانها أو المصادقة عليها من قبل الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له ولا تشكل التزامات مترتبة عليهم. كذلك، لا يعتبر الفرع بأي شكل من الأشكال أو إلى أي حد بأنه مسؤولاً عن الأداء المالي أو أي أداء آخر للاستثمارات التي قمت بشرائها أو بيعها كما هو منصوص عليه في هذه الأحكام والشروط.

١٤-٦ عندما تقوم بتوظيف أموالك في الاستثمارات، فإنك توافق على الامتثال لأي شروط ذات صلة تنطبق على الاستثمار وتقر بأن الجهة المصدرة أو المدير سوف يكون له السلطة التقديرية لقبول طلب اشتراكك أو رفضه. ولن يكون الفرع مسؤولاً عن أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) الناشئة عن أو فيما يتعلق بعدم امتثالك لأي من الشروط ذات الصلة المطبَّقة على هذه الاستثمارات.

١٤-٧ لن يكون الفرع ملزماً بالأخذ بعين الاعتبار أي استبيان لمستوى تحمل المخاطر أو أي استبيان آخر مشابه متعلق بك إلا إذا كان ذلك خاضعاً لالتزام تنظيمي إيجابي للقيام بذلك.

١٤-٨ لا تتضمن هذه الأحكام والشروط أي بنود من شأنها أن تستثني أو تقيّد أي التزامات عندما يكون ذلك محظوراً بموجب أي قانون واجب التطبيق.

١٥- التوقيت

١٥-١ فيما يتعلق بالتوقيت:

١٥-١-١ إذا استلم الفرع منك أمر تنفيذ معاملة وأي مستندات أو معلومات أخرى قد تكون مطلوبة لتنفيذ أمر المعاملة ذات الصلة بخصوص استثمار ما، وذلك قبل الساعة ١١ صباحاً بتوقيت دولة الإمارات في يوم التداول السابق لتاريخ المعاملة، فسوف يبذل الفرع كافة الجهود المعقولة لإرسال تلك التعليمات عبر بريد إلكتروني أو فاكس أو خطاب أو أي وسيلة أخرى مقبولة بشكل معقول إلى المُصدر المعني أو مقدم الخدمة الخارجي ذي الصلة، وذلك في الوقت المناسب لتمكين تنفيذ المعاملة في تاريخ المعاملة المطلوب؛ أو

١٥-١-٢ إذا لم يكن الأمر كذلك، سوف يبذل الفرع قصارى جهوده المعقولة لتوجيه أي تعليمات من هذا القبيل عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بموجب خطاب أو بأي طريقة أخرى مقبولة بشكل معقول إلى مقدم الخدمة الخارجي الملائم فيما يتعلق بالمعاملة ذات الصلة في الوقت المناسب للتمكّن من تنفيذ المعاملة ذات الصلة في التاريخ التالي الممكن لتنفيذ التداول،

شريطة أن تتوفّر أي رسوم اكتتاب ضرورية أو أي مبالغ مالية أخرى يلزم سدادها من قبلك أو بالنيابة عنك فيما يتعلق بالمعاملة المقترحة، إذا كان ذلك منطبقاً، في شكل أموال متاحة مجاناً في محفظتك الاستثمارية. في هذا البند ١٥، يعني «تاريخ تنفيذ أمر التداول» التاريخ الذي يتم فيه تنفيذ أمر الاستثمار فيما يتعلق باستثمار ما، ويعني «تاريخ إصدار أمر التداول» (فيما يتعلق باستثمار معين) اليوم الذي يتم فيه تداول ذلك المنتج في السياق المعتاد للأعمال.

١٥-٢ يمكن الحصول من الفرع وبموجب طلب على مزيد من المعلومات فيما يتعلق بتواريخ إصدار أوامر التداول والفترات الزمنية المحددة لاستلام التعليمات أو الأوامر أو الطلبات الأخرى.

١٥-٣ في أي حال من الأحوال، لن يكون الفرع ملزماً تحت أي ظرف من الظروف باتخاذ أي إجراءات لمعالجة تعليمات المعاملة قيد التنفيذ خارج ساعات العمل المعتادة للمصارف في الولاية القضائية التي يتم فيها إرسال تعليمات المعاملات ذات الصلة إلى الفرع و/أو التي يتم فيها شراء الاستثمار ذي الصلة أو بيعه، أو (في حال كانت مختلفة) في غير تواريخ إصدار أوامر التداول واجبة التطبيق على الاستثمار ذي الصلة.

١٦- تضارب المصالح

١٦-١ يقدم الفرع خدماته على أساس غير حصري. لذلك، يجوز للفرع والبنك والشركات التابعة له وأي مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة أداء أي خدمات ذات صلة لصالح الغير أو عملاء آخرين حسب رغبتهم، ولن يُطلَب منهم:

١٦-١-١ الخضوع للمسائلة أمامك فيما يتعلق بأي مزايا يحصلون عليها مقابل قيامهم بذلك؛ أو

١٦-١-٢ الإفصاح لك عن أي وقائع أو أشياء قد تنمو إلى علم الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي مقدّم خدمات من الأطراف الثالثة في سياق توفير مثل تلك الخدمات إلى الغير أو في سياق أعمالهم بأي صفة أخرى أو بأي طريقة مهما كانت بخلاف ما يكون في سياق تنفيذ واجباتهم الناشئة عن هذه الأحكام والشروط.

١٦-٢ يحق للفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو أي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة، إلى الحد المسموح به بموجب القانون واجب التطبيق، ومن دون توجيه أي إخطار إليك، القيام بما يلي:

١٦-٢-١ إبرام معاملات قد يكون لهم فيها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مصلحة جوهرية؛ و

١٦-٢-٢ استلام أي عمولة أو حوافز غير مالية من أي شركة أخرى فيما يتعلق بالأوامر المقدمة، أو الخدمات المشتراة، نيابة عنك أو فيما يتعلق بأي استثمارات تُقدّم بموجبها إليك الخدمات بموجب هذه الأحكام والشروط.

١٦-٣ لن يتم تخفيض أو إسقاط رسوم الفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو مقدم خدمة خارجي نتيجة لذلك.

١٦-٤ على وجه التحديد، تقر بأنه يجوز للبنك والشركات التابعة له ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة استلام عمولة بيع أو إيداع (أيّاً كان وصفها) من الجهة المصدرة أو الجهة المروجة أو البائع لأي استثمارات يزودونك بمعلومات بشأنها بموجب هذه الأحكام والشروط، وتوافق على أنه يحق للبنك والشركات التابعة له ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة الاحتفاظ بهذه العمولة لمنفعتهم الشخصية. سيتم توفير معلومات أكثر تفصيلاً عند الطلب.

١٦-٥ توافق على أنه في ظروف معيّنة، يجوز للفرع أو البنك أو الشركات التابعة له أو مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة الاستثمار من أموالهم الخاصة أو التوصية بمعاملات تتضارب مع الاستثمارات في محفظتك الاستثمارية، ولن يكون ملزماً بالإفصاح عن ذلك.

١٧- الشكاوى

١٧-١ إذا كان لديك أي سبب للشكوى فيما يتعلق بأي جانب من جوانب علاقتك معنا، ينبغي توجيه شكواك إلى:
- بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع، فرع سوق أبوظبي العالمي
- الطابق العاشر، برج السلع
- ساحة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية
- أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

١٧-٢ يمكنك - عند الطلب- الحصول على نسخة من إجراءات معالجة الشكاوى مجاناً من الفرع.

١٨- سرية المعلومات

١٨-١ يحافظ الفرع على السرية التامة لأي من المعلومات التي تكون ذات طبيعة سرية قد تقدمها للفرع (سواء تم الحصول عليها في سياق تقديم الفرع للخدمات بموجب هذه الأحكام والشروط أو بخلاف ذلك)، ويتخذ الفرع جميع التدابير الضرورية المعقولة للحفاظ على سرية هذه المعلومات. كذلك، لن يفصح الفرع عن معلومات سرية ما لم يكن الإفصاح مطلوباً بموجب القانون أو اللوائح واجبة التطبيق.

١٨-٢ توافق على الحفاظ على سرية أي معلومات تتعلق باستثماراتك، وعدم الإفصاح عنها لأي شخص أو استخدام أي معلومات مرتبطة باستثماراتك، بما في ذلك أي ترتيبات رسوم متفق عليها، أو عمولات مدفوعة، أو محتويات المحافظ الاستثمارية، أو استشارة، أو محافظ نموذجية، أو استراتيجيات ومعاملات استثمارية، ما لم يكن الإفصاح مطلوباً بموجب القانون واجب التطبيق أو ما لم تحصل على موافقة خطية مسبقة من الفرع.

التدابير الأمنية

١٨-٣ تعد كافة معلومات الأمان على أنها سرية فيما بينك وبين الفرع ما لم تنص هذه الأحكام والشروط على خلاف ذلك. وإذا قمت بالإفصاح عن أي معلومات سرية للغير، فعندها ستتحمَّل منفرداً المسؤولية المترتبة على ذلك.

١٨-٤ يجب عليك ضمان عدم قيم أي شخص غير مصرَّح له بالوصول إلى معلوماتك السرية و/أو أي عناصر أو معلومات أخرى تتعلق بعلاقتك مع الفرع والتي يطلب منك الفرع الحفاظ على أمنها وسريتها. ويجب عليك أيضاً بذل كامل العناية اللازمة لمنع أي وصول غير مصرَّح به إلى تلك هذه المعلومات أو العناصر. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيام بالتدابير التالية:
١٨-٤-١ عدم الاستجابة إلى أي طلب للحصول منك على معلومات الأمان الخاصة بك، حتى وإن بدا ذلك الطلب صادراً عن الفرع؛
١٨-٤-٢ عدم اختيار كلمة مرور يسهل تخمينها. وعلى وجه التحديد، عدم القيام أبداً باختيار كلمة مرور تتضمن أو تمثل تاريخ ميلادك أو جزءاً من اسمك أو أي من بياناتك الشخصية (مثل رقم هاتفك) التي يسهل للآخرين الوصول إليها؛
١٨-٤-٣ تغيير كلمة المرور الخاصة بك بانتظام وإجراء مسح دوري لجهاز الحاسب الآلي و/أو الهاتف المتحرك لرصد الفيروسات؛
١٨-٤-٤ الحفاظ على تحديث البرمجيات في جهاز الحاسب الآلي و/أو الهاتف المتحرك، وجعلها آمنة ومحمية؛
١٨-٤-٥ عدم ترك جهاز الحاسب الآلي و/أو الهاتف المتحرك الخاص بك دون رقابة وعدم تسجيل معلومات الأمان الخاصة بك بطريقة مقروءة أو تخزينها كلها في مكان واحد أو على أي برنامج حاسب آلي يحفظها تلقائياً؛
١٨-٤-٦ الحرص على استخدام مواقع إلكترونية آمنة لتنفيذ معاملات الاستثمار عبر الإنترنت؛ و/أو
١٨-٤-٧ الامتثال لأي متطلبات أمنية يقرِّرها الفرع من وقت لآخر.

١٨-٥ إذا علمت أو ساورتك الشكوك بفقدان أو سرقة أي جزء من معلومات الأمان الخاصة بك أو تم الإفصاح عنه لأي طرف ثالث (على سبيل المثال، في حالة فقدان جهاز الحاسب الآلي الخاص لك أو سرقته)، أو إذا علمت بدخول غير مصرَّح به لخدمات الاستثمار الخاصة بك، يتوجب عليك إبلاغ الفرع فوراً واتباع أي تعليمات يوجهها لك الفرع. قد تتطلَّب منك هذه التعليمات القيام بتغيير معلومات الأمان الخاصة بك، أو إغلاق محفظتك الاستثمارية وفتح محفظة جديدة و/أو اتخاذ أي إجراءات أخرى قد يطلبها الفرع.

١٨-٦ تقع على عاتقك مسؤولية أي دخول غير مصرَّح به إلى خدمات الاستثمار الخاصة بك وتعويض الفرع والبنك والشركات التابعة له عن أي خسارة تنشأ عن ذلك الدخول غير المصرَّح به، وذلك ما لم وإلى أن تقوم بإبلاغ الفرع بفقدان معلوماتك الأمنية أو سرقتها أو الكشف عنها أو بأي دخول غير مصرَّح به وفقاً للبند ١٨.

١٩- حماية البيانات

١٩-١ يقر الفرع بأنه عند تقديم الخدمات لك كما هو موضَّح بموجب هذه الأحكام والشروط، سيعمل الفرع كمراقب للبيانات فيما يتعلق ببياناتك الشخصية (حسب تعريف هذه المصطلحات في لوائح حماية بيانات في سوق أبوظبي العالمي لعام ٢٠٢١). يلتزم الفرع بمعالجة بياناتك الشخصية وفقاً للوائح حماية بيانات في سوق أبوظبي العالمي لعام ٢٠٢١ وأي قوانين أخرى لحماية البيانات واجبة التطبيق.

١٩-٢ ستتم معالجة أي بيانات شخصية تقدمها لنا وفقاً للوائح حماية بيانات في سوق أبوظبي العالمي لعام ٢٠٢١ وبيان الخصوصية الخاص بنا. يشرح بيان الخصوصية البيانات الشخصية التي نجمعها منك؛ وكيف ولماذا نجمع هذه البيانات ونخزنها ونستخدمها ونشاركها؛ وحقوقك فيما يتعلق ببياناتك الشخصية؛ وكيفية تتواصل معنا أي سلطات رقابية إذا كان لديك استفسار أو شكوى بشأن استخدام بياناتك الشخصية. يمكنك الوصول إلى بيان الخصوصية الخاص بنا على [الرابط] أو طلب نسخة منا في أي وقت.

١٩-٣ توافق على أنه – لأغراض لوائح حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي لعام ٢٠٢١ – يجوز للفرع معالجة بياناتك الشخصية وتخزينها ونقلها (بما في ذلك، حيثما ينطبق ذلك، البيانات الشخصية المتعلقة بالمالكين المستفيدين من طرفك، ومعلومات محفظتك الاستثمارية، والمعلومات الخاصة باستثماراتك و/أو استخدامك لأي من خدمات الفرع) والإفصاح عنها إلى:

١٩-٣-١ الأطراف التابعة (بما في ذلك الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والشركاء) الملزمين بواجب السرية تجاه الفرع؛

١٩-٣-٢ أي مشارك فعلي أو محتمل أو مشارك فرعي فيما يتعلق بأي من حقوق الفرع و/أو التزاماته بموجب أي اتفاقية مع الفرع؛

١٩-٣-٣ أي محكمة أو سلطة قضائية أو هيئة تنظيمية أو إشرافية أو ضريبية أو أي هيئة حكومية أو شبه حكومية أخرى في حال:

١٩-٣-٣-١ كان مطلوباً أو قد يكون مطلوباً من الفرع الامتثال للقانون واجب التطبيق، أو قد يقرِّر الفرع الامتثال له طوعاً، بما في ذلك القانون واجب التطبيق في الولايات القضائية التي يزاول فيها الفرع أو عملاؤه أعمالهم، والولايات القضائية التي يقوم من خلالها الفرع أو البنوك المراسلة طرفه بإنفاذ المدفوعات؛

١٩-٣-٣-٢ كان مطلوباً أو قد يكون مطلوباً من الفرع بموجب القانون واجب التطبيق، أو أي التزامات بموجب قانون الامتثال الضريبي الأمريكي /معيار التقارير المشتركة (أو أي التزامات مماثلة) إلى الحد الذي تنطبق فيه تلك المعايير على الفرع، أو بموجب أي اتفاقية واجبة التطبيق مع السلطات الضريبية، أو وفقاً لسياساته الخاصة، الإبلاغ عن تلك المعلومات إلى:

(أ) أي هيئة أو سلطة حكومية دولية أو وطنية أو محلية أو هيئة أو سلطة تنظيمية؛ أو

(ب) السلطات الضريبية في أي دولة حيث يحتفظ الفرع بحسابات لك أو حيث يعتقد أو يكون مطلوباً من الفرع بشكل معقول أن يفترض بأنك خاضع للضريبة؛ أو

١٩-٣-٣-٣ في حال قام الفرع أو سعى إلى الامتثال (على أساس طوعي أو إلزامي) لأي التزامات إفصاح ناشئة عن أي التزامات ضريبية؛

١٩-٣-٤ أي مكتب ائتماني (بما في ذلك شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية) أو وكالات تصنيف ائتماني حسبما قد يختار الفرع استخدامها من وقت لآخر لأغراض الحصول على مراجع ائتمانية ومعلومات أخرى أو تقديمها؛

١٩-٣-٥ أي شركات تابعة أو أي مقدمي خدمات خارجيين يقدم الفرع من خلالهم خدمات لك كوسيط، بما في ذلك إدارة الاستثمار، وبما في ذلك الأمور المتعلقة بالاستثمارات والخدمات؛

١٩-٣-٦ أي طرف يعتقد الفرع بشكل معقول أنه يتصرَّف بالنيابة عنك، أو مستلمي الدفعات، أو المستفيدين من محفظتك الاستثمارية، أو الأشخاص المعيَّنين، أو الوسطاء، أو المصارف المراسلة والوكيلة، أو دور المقاصة، أو أنظمة المقاصة أو التسوية، أو الأطراف المقابلة في السوق، أو وكلاء اقتطاع الضريبة من المنبع، أو شركات المقايضة أو التجارة، أو البورصات أو الشركات التي تملك فيها مصالح في الأوراق المالية (حيث يحتفظ الفرع بهذه الأوراق المالية نيابة عنك)؛

١٩-٣-٧ أي طرف في معاملة يحصل على مصلحة أو يتحمل مخاطر بشأن أو فيما يتعلق بعلاقتك مع البنك الناشئة عن أحكام وشروط الخدمات المصرفية للأفراد أو أحكام وشروط الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات؛

١٩-٣-٨ أي طرف لغرض إنفاذ حقوق الفرع ضدك أو الحفاظ عليها، على سبيل المثال عندما تكون هناك أي إجراءات قضائية مرفوعة من قبل الفرع ضدك أو العكس، أو من قبل أي طرف ثالث ضدك أو ضد الفرع فيما يتعلق بأي استثمارات أو خدمات يقدمها الفرع إليك، أو معاملات مع الفرع، أو أي وكالة تحصيل ديون خارجية لأغراض تحصيل أي ديون مستحقة قد تكون باقية في ذمتك إلى الفرع؛

١٩-٣-٩ أي طرف يعينه الفرع لغرض تنفيذ معاملاتك أو لغرض معالجة معلوماتك أو تخزينها، سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في الخارج؛

١٩-٣-١٠ أي طرف إذا قرَّر الفرع أن مثل هذا الإفصاح من شأنه منع وقوع خسائر للفرع أو التعويض عنها؛ و/أو

١٩-٣-١١ أي طرف وفقاً للمتطلبات التشغيلية الداخلية للفرع (بما في ذلك الأغراض الخاصة بإدارة المخاطر وتطوير وتخطيط النظام أو المنتجات، والتأمين، والتدقيق والأغراض الإدارية).

١٩-٤ لأغراض كافة وأي من الإفصاحات المشار إليها أعلاه، ينبغي عليك التنازل صراحة، إلى الحد الذي يسمح به القانون واجب التطبيق، عن أي حق في السرية تحوزه بموجب أي قانون واجب التطبيق.

١٩-٥ ينبغي عليك تعويض الفرع والشركات التابعة له وأي من مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة وحمايتهم من أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو خسارة الفرص) الناشئة عن أو فيما يتعلق بأي إفصاح يتم في الحالات الموضَّحة في هذا البند ١٩، أو أي حالات مماثلة.

١٩-٦ يجوز أن يتضمن أي نقل لمعلوماتك وفقاً للبند ١٩، من وقت لآخر، نقل معلوماتك خارج سوق أبوظبي العالمي إلى اختصاص قضائي لا يكفل مستوى حماية البيانات المقرَّر في سوق أبوظبي العالمي، على سبيل المثال النقل استناداً إلى البنود التعاقدية القياسية أو غيرها من الآليات المعتمدة بموجب لوائح حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي لعام ٢٠٢١.

استخدام الفرع للمراجع الائتمانية

١٩-٧ يجوز للفرع في أي وقت أن يطلب أي معلومات خاصة بك يعتبرها الفرع ملائمة من الشركات التابعة له أو صاحب عملك أو أي مؤسسة مالية أو مكتب ائتماني أو هيئة تصنيف ائتماني (بما في ذلك شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية) أو أي مصدر آخر يعتبره الفرع ضرورياً لتقييم قدرتك للوفاء بالتزاماتك. وأنك بموجب هذه الأحكام والشروط تفوِّض الفرع (أو أي من الشركات التابعة له نيابة عنه) لإجراء مثل هذه الاستفسارات والحصول على مثل هذه المراجع الائتمانية أو غيرها من معلومات أخرى خاصة بك.

٢٠- الضريبة

٢٠-١ قد يُطلب من الفرع و/أو الشركات التابعة له، في إطار التزامهم بالواجبات الضريبية، اقتطاع ضريبة على أي مدفوعات ناتجة عن دخل من مصدر أجنبي، وكذلك على إجمالي عائدات بيع الأوراق المالية التي تحقق دخلاً من مصدر أجنبي.

٢٠-٢ قد تخضع أي دفعات تُقدَّم إليك أو أموال يتم الاحتفاظ بها لصالحك لاقتطاعات ضريبية يتعين على الفرع أو الشركات التابعة له القيام بها أو تفرض عليهم من وقت لآخر، وذلك في حال عدم امتثالك للالتزامات الضريبية المعمول بها أو إخلالك بالالتزامات ذات الصلة في البند ٢٠.

٢٠-٣ لن يقوم الفرع أو الشركات التابعة له بدفع أي مبالغ إضافية لك أو الاحتفاظ بها لصالحك لتعويضك عن تلك الاقتطاعات المفروضة بموجب الالتزامات الضريبية المطبقة.

ضريبة القيمة المضافة

٢٠-٤ ما لم يتم الاتفاق صراحةً على خلاف ذلك من قبل الفرع، فإن جميع المبالغ المستحقة عليك للفرع بموجب هذه الأحكام والشروط تكون غير شاملة لضريبة القيمة المضافة.

٢٠-٥ حيثما يقوم الفرع بتوريد أو ما يعتبر توريد لبضائع أو خدمات خاضعة للضريبة، يكون المبلغ أو المقابل الآخر المدفوع للتوريد خالياً من جميع مبالغ ضريبة القيمة المضافة المحتسبة حسب الأصول، ويجب عليك دفع ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى وبالتزامن مع المبلغ أو المقابل الآخر المدفوع أو في حالة التوريد قبل الدفع، في وقت التوريد، ما لم يوافق الفرع صراحةً على خلاف ذلك. ويقوم الفرع بموافاتك بفاتورة أو أي دليل مستندي آخر يثبت دفع ضريبة القيمة المضافة بالصيغة المقررة في القانون واللوائح التنفيذية المطبّقة على ضريبة القيمة المضافة.

٢٠-٦ عند مطالبتك قانوناً بالإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة بموجب آلية عكس ضريبة القيمة المضافة أو بأي طريقة أخرى إلى سلطة الضرائب المختصة، وعندما لا يكون الفرع ملزماً بالإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة عند التوريد إليك، على سبيل المثال على بضائع أو خدمات تشمل أكثر من بلد، يجب عليك موافاة الفرع برقم تعريف ضريبة القيمة المضافة الخاص بك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة والإفصاح عن كافة مبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة في البلد المعني. وفي هذه الحالة لا تكون هناك أي ضريبة قيمة مضافة مستحقة للفرع بالإضافة إلى سعر المنتجات أو الخدمات.

٢٠-٧ إذا كنت تعتقد أنك تستوفي شروط توريد يخضع للضريبة بنسبة صفر بالمئة لأغراض ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة، يجب عليك تزويد الفرع بتأكيد يثبت استيفاءك للشروط المنصوص عليها، وذلك باستخدام الآلية التي يحددها الفرع. ومع ذلك، فإن السلطة التقديرية النهائية لتقرير مدى كفاية المعلومات والأدلة المقدمة لتطبيق نسبة الصفر تظل من اختصاص الفرع حصرياً.

٢٠-٨ عند موافقتك على دفع أو رد التكاليف أو الرسوم أو الأجور أو المصروفات المتكبدة من قبل الفرع فيما يتعلق بالخدمات المقدمة بواسطة الفرع بموجب هذه الاتفاقية، باستثناء الحالات التي تشكّل توريداً خاضعاً للضريبة من قبل الفرع، يجب عليك أيضاً تعويض الفرع عن أي جزء من تلك التكاليف أو الرسوم أو الأجور أو المصروفات (أو نسبة منها) التي تمثل ضريبة القيمة المضافة، إلا إذا قام الفرع بإشعارك بأنه مقتنع بأحقيته في خصم أو استرداد تلك الضريبة من السلطة الضريبية المختصة

٢٠-٩ عند قيامك بموجب هذه الاتفاقية بتوريدات خاضعة للضريبة إلى الفرع تكون مطالباً بالإفصاح عن ضريبة القيمة المضافة عنها، سيعتبر سعر تلك التوريدات متضمناً أي ضريبة قيمة مضافة مستحقة.

٢٠-١٠ في حال سمحت هذه الاتفاقية بالتعليق أو الإنهاء عند إخفاقك أو تأخرك في دفع المبالغ المستحقة للفرع، فإن ذلك يتضمن الإخفاق أو التأخّر في دفع ضريبة القيمة المضافة بالإضافة إلى المقابل عند استحقاقه طبقاً لهذه الاتفاقية.

٢٠-١١ عندما يتم تعديل سعر أي توريدات بضائع أو خدمات خاضعة لضريبة القيمة المضافة في أي وقت لاحق بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) عند إنهاء هذه الاتفاقية، يجب على الطرفين إدخال كافة التعديلات المناسبة على مبلغ ضريبة القيمة المضافة بما في ذلك رد ضريبة القيمة المضافة أو أي دفعة لاحقة لضريبة القيمة المضافة وإصدار أي إشعار دائن أو فاتورة أخرى لضريبة القيمة المضافة صالحة لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

٢٠-١٢ في حال عدم تأكّد الفرع من تبعات ضريبة القيمة المضافة المفروضة على أي توريدات بضائع أو خدمات بموجب هذه الاتفاقية أو إذا قررت سلطة الضرائب المختصة أن معاملة ضريبة القيمة المضافة على تلك التوريدات تتم بطريقة غير صحيحة من أي ناحية من النواحي، يجب على الطرفين بذل قصارى جهدهما للتعاون والتوصل إلى اتفاق مع بعضهما ومع سلطة الضرائب المختصة وإبقاء كل منهما الآخر على علم تام وإدخال كافة التعديلات المناسبة.

٢٠-١٣ يجب عليك موافاة الفرع في أسرع وقت ممكن بكافة المعلومات التي يطلبها أو يرغب بالحصول عليها للوفاء بالتزاماته الخاصة بضريبة القيمة المضافة الناشئة عن هذه الاتفاقية.

التعويض

٢٠-١٤ لا يتحمل الفرع أو الشركات التابعة أي مسؤولية عن أي التزامات، ويتعين عليك تعويض الفرع والشركات التابعة وإخلاء مسؤوليتهم عن أي التزامات:

٢٠-١٤-١ تنشأ عن امتثالهم لأي قوانين نافذة أو أي التزام بموجب التزامات الامتثال الضريبي أو أي اتفاقيات مع سلطات الضرائب أو عن امتثالهم لسياساتهم الخاصة، متى كان ذلك الامتثال ناشئاً عن إخلالك أو عدم امتثالك لهذه الأحكام والشروط و/أو القوانين النافذة.

٢٠-١٤-٢ تنشأ عن أي إخفاق أو تقصير من جانب الفرع أو الشركات التابعة له في الامتثال لالتزاماتهم بموجب المادة ٢٠-٨ أعلاه ويكون ذلك الإخفاق أو التقصير ناجماً عن إخلالك أو عدم التزامك بهذه الاحكام والشروط و/أو القوانين المطبقة؛

٢٠-١٤-٣ عن أي حالات يتم فيها تأخير أي أموال و/أو تعليقها و/أو حجزها و/أو إيقافها و/أو كل ما يسبب عدم توفرها نتيجة لعدم إتباع تعليماتك بالدفع وذلك بسبب تقيدهم بالتزاماتهم بموجب القوانين المطبقة؛ و/أو

٢٠-١٤-٤ فيما يتعلق بأي قرار يقضي باعتبار أي أموال أو حسابات أو استثمارات على أنها «دخل مصدره الولايات المتحدة الأمريكية» أو أي قرارات أخرى تتعلق بالامتثال أو الاجراءات المتخذة للتقيد بالتزامات الامتثال الضريبي المطبقة، وأن أي قرارات أو إجراءات يتخذها الفرع أو الشركات التابعة له بأي شكل كان ستعتبر أنها نهائية ومُلزمة لك.

٢٠-١٥ لتفادي الشك، توافق على أنّ الفرع أو أي شركات تابعة له لم يقدّموا إليك أي استشارة ضريبية أو قانونية أخرى وأنك وحدك المسؤول عن الحصول على استشارة ضريبية أو قانونية أخرى فيما يتعلق بأي من خدمات الاستثمار المقدّمة إليك من قبل الفرع.

٢١- العقوبات والامتثال التنظيمي

التزامات ناشئة عن العقوبات والامتثال التنظيمي

٢١-١ يترتب عليك بموجبه ضمان والتعهد بما يلي:

٢١-١-١ لم يتمّ جنى المبالغ المستخدمة لتمويل محفظتك الاستثمارية ولن يتمّ في أي وقت تحقيقها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال أو فيما يتعلق بأي انشطة غير قانونية، بما في ذلك نشاطات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ولن يتمّ استخدام العائدات المحققة من علاقتك مع الفرع لتمويل أي نشاطات غير قانونية في أي دولة مهما كانت؛

٢١-١-٢ أنك وجميع الشركات التابعة لك لستم ولن تصبحوا أشخاصاً محظورين؛

٢١-١-٣ تتعهد بأنك أو أي من الشركات التابعة لك لستم:

٢١-١-٣-١ تشاركون حالياً أو شاركتم سابقاً في أي صفقة أو سلوك قد ينتج عنه إدراجكم في قائمة الأشخاص المحظورين؛

٢١-١-٣-٢ خاضعين حالياً أو خضعتم سابقاً لأي مطالبة أو إجراءات أو إخطار قانوني أو تحقيق يتعلق بعقوبات؛

٢١-١-٣-٣ تشاركون حالياً أو شاركتم سابقاً في أي صفقة تتهرّب أو تتجنّب أو تهدف إلى التهرّب من أو تجنّب أي عقوبات واجبة التطبيق عليك أو على الشركات التابعة لك أو تهدف إلى انتهاك أو محاولة انتهاك تلك العقوبات بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

٢١-١-٣-٤ تشاركون حالياً أو شاركتم سابقاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أي تجارة أو أعمال أو نشاطات أخرى مع أو لصالح أي شخص محظور؛

٢١-١-٤ أنك والشركات التابعة لك لستم ولن تكونوا مدرجين في أي قوائم عقوبات.

٢١-١-٥ تقر وتتعهد بأنك لست ولن تصبح:

٢١-١-٥-١ مقيماً أو مسجلاً في مقر عمل أو موطن داخل أي بلد يعتبر بلداً محظوراً؛ أو

٢١-١-٥-٢ هيئةً اعتبارية أو شخصاً محظور التعامل معه أو يمكن أن يصبح محظوراً التعامل معه بموجب القانون واجب التطبيق؛

٢١-١-٦ لست ولن تصبح بأي طريقة مرتبطاً بشخص أو هيئة اعتبارية أو تزاول بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطاً تجارياً من أي نوع مع أي شخص أو هيئة اعتبارية يشكّل / تشكّل شخصاً محظوراً أو له مقرّ أعمال أو موطن في بلد محظور؛

٢١-١-٧ تتعهد بعدم استخدام أي مما يلي:

٢١-١-٧-١ خدمات الفرع؛

٢١-١-٧-٢ استثماراتك المحفوظة لدى أي أمين حفظ؛ و/أو

٢١-١-٧-٣ أي مبالغ مالية أخرى ناتجة عن علاقتك مع الفرع؛

لغرض أي معاملة أو صفقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أي شخص له مقرّ أعمال أو موطن في بلد محظور أو مع أي شخص محظور أو لأي أغراض غير مشروعة؛

٢١-١-٨ تتعهد بعدم القيام بما يلي:

٢١-١-٨-١ إرسال، أو تحويل، أو استخدام، أو إقراض، أو المساهمة في أو توفير أي مبلغ أو أي من استثماراتك أو أموالك إلى أي شخص لغرض تمويل نشاطات أو خدمة مصالح أي شخص أو دولة أو بلد محظور أو أي طرف آخر يخضع لأي قيود بموجب القانون واجب التطبيق

٢١-١-٨-٢ إرسال، أو تحويل، أو استخدام، أو إقراض، أو المساهمة في أو توفير كامل أو أي جزء من أي أموال أو أصول أخرى تمّ إقراضها أو توفيرها لك أو محفوظة بالنيابة عنك أو تمّ تحويلها لك من قبل الفرع بصورة مباشرة أو غير مباشرة لغرض تمويل أي تجارة أو أعمال أو نشاطات أخرى لها علاقة أو تشكل منفعة لأي شخص محظور أو لأي طرف مدرج على لائحة المنظمات الإرهابية أو أي هيئات اعتبارية أو أفراد تابعين بأي طريقة لتلك المنظمات؛

٢١-١-٨-٣ الدخول في أي صفقة تتهرّب أو تتجنّب أو تهدف إلى التهرّب من أو تجنّب أي قانون واجب التطبيق وبصورة خاصة أي قانون واجب التطبيق فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال أو تمويل مكافحة الإرهاب، أو تهدف إلى انتهاك أو محاولة انتهاك تلك القوانين بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و/أو

٢١-١-٨-٤ تمويل كامل أو جزء من دفعة مستحقة للفرع من إيرادات ناشئة عن أعمال أو معاملات مع شخص محظور أو أي شخص تابع بأي طريقة له أو من إجراء يشكل انتهاكاً لأي قانون واجب التطبيق.

٢١-٢ لن يكون الفرع ملزماً بأي طريقة أياً كانت بالتعهد بأي إجراء و/أو بتقديم أي خدمات لك أو بالنيابة عنك إذا كان الإجراء المذكور و/أو الخدمات المذكورة مخالفة لأي عقوبات و/أو سياسات داخلية للفرع (ولهذه الأغراض لن يؤخذ بعين الاعتبار فيما إذا كانت تلك العقوبات واجبة التطبيق على الفرع).

٢١-٣ يحق للفرع تجميد أي أموال و/أو أصول أخرى تحتفظ بها أو محفوظة بالنيابة عنك أو ترتبط بك إذا خضعت أنت و/أو أي من الشركات التابعة لك لأي إجراء لتجميد الأصول أو لقيود مماثلة بموجب أي عقوبات.

٢١-٤ تلتزم بإخطار الفرع فوراً وخطياً عند علمك (مع تقديم كافة التفاصيل) إذا كنت أو أي من الشركات التابعة لك:

٢١-٤-١ أصبحتم أو يحتمل بمعقولية أن تصبحوا شخصاً محظوراً؛

٢١-٤-٢ كان لديكم أي تعاملات مع أي شخص محظور؛ أو

٢١-٤-٣ خضعتم أو شاركتم أو تمّ تهديدكم بالخضوع لأي شكوى أو مطالبة أو إجراءات أو إخطار رسمي أو تحقيق أو إجراء آخر بواسطة أي سلطة تنظيمية أو تنفيذية أو طرف ثالث فيما يتعلق بأي عقوبات.

تأثير امتثال الفرع بأنظمة الضرائب والعقوبات والقواعد التنظيمية

٢١-٥ يحق للفرع أن يمتثل إرادياً بأي قانون واجب التطبيق وله أن يفسّر القانون واجب التطبيق لكي يتخذ أي إجراء مهما كان يهدف إلى الامتثال للقانون واجب التطبيق، بما في ذلك:

٢١-٥-١ حظر المعاملات أو الاستثمارات الإضافية من قبلك أو من قبل الشركات التابعة لك؛

٢١-٥-٢ رفض تقديم أي خدمات لك أو للشركات التابعة لك؛

٢١-٥-٣ تعليق أو إنهاء استخدامك و/أو استخدام الشركات التابعة لك للخدمات التي يقدمها الفرع؛ و/أو

٢١-٥-٤ اتخاذ تدابير و/أو إجراءات أخرى حسبما قد يعتبره الفرع ضرورياً للتقيد بالقانون واجب التطبيق.

٢٢- أمور عامة

٢٢-١ لتجنب الشك، في حال تبيّن أو اعتبر أيّ بند وارد في هذه الأحكام والشروط أنه لاغٍ وكأن لم يكن أو غير قابل للتنفيذ، تبقى كافة الأحكام الأخرى نافذة ومطبقة بالكامل.

٢٢-٢ حُرّرت هذه الأحكام والشروط لصالحك وصالح الفرع فقط ولا يُقصد منها أن تكون لصالح أيّ طرف ثالث أو تكون قابلة للتنفيذ من قبله. غير أنه يحق للفرع والبنك والشركات التابعة له ومقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة إنفاذ أيّ حق و/أو مصلحة ممنوحة لهم في هذه الأحكام والشروط.

٢٢-٣ توافق بموجبه على أنه يجوز للفرع تحويل أو التنازل و/أو استبدال أيّ من حقوقه (بشكل كامل أو جزئي) و/أو التزاماته الناشئة عن هذه الأحكام والشروط إلى أيّ طرف ثالث، بما في الشركات التابعة للبنك. ووفقاً لهذا الحق، يجوز للفرع أن يشمل أيّ مبالغ مستحقة القبض فيما يتعلق بالتزاماتك المالية إلى الفرع. ولا يحق لك تحويل أو استبدال أو التنازل عن أيّ من حقوقك أو التزاماتك بموجب هذه الأحكام والشروط إلى أيّ شخص كان دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الفرع.

٢٢-٤ في حال وفاتك أو الإقرار بشكل قانوني ومعترف به بفقدانك الأهلية أو عدم المقدرة، يحق للفرع إنهاء أو تعليق تطبيق هذه الأحكام والشروط حتى يستلم دليلاً مُرضياً على صلاحية أي من الورثة أو الخلفاء أو منفذي الوصية أو الأمناء، حسبما قد يكون عليه الحال. ولكن تعتبر كافة التصرفات التي يتخذها الفرع أو الشركات التابعة للبنك أو أيّ مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة قبل استلام إخطار خطي بتلك الوفاة (أو فقدان الأهلية أو عدم المقدرة) سارية الصلاحية ومُلزمة لك و/أو لخلفائك في الحق (حسبما يكون ملائماً).

٢٢-٥ في حال نشوء أيّ تناقض أو تعارض أو اختلاف في تفسير النسختين الإنجليزية والعربية لهذه الأحكام والشروط (أو أيّ مستند آخر يقدمه الفرع إليك، بما في ذلك أيّ اتفاقيات أخرى مبرمة بينك وبين الفرع) أو أيّ مستند أو ملف آخر ذات صلة بها، تنطبق النسخة الإنجليزية.

٢٢-٦ في حال نصّت هذه الأحكام والشروط على أنه يحق للفرع أو أنه مصرّح له أو مفوّض بالقيام بأمر ما أو اتخاذ قرار بشأنه (أياً كانت الصياغة المستخدمة)، يحق له القيام بذلك وفقاً لسلطته التقديرية، ما لم يرد نص صريح بخلاف ذلك.

٢٢-٧ عند استخدام أيّ خدمات استثمار وفقاً لهذه الأحكام والشروط، فإنك توافق (بناءً على طلب الفرع من وقت لآخر وعلى نفقتك الخاصة) القيام فوراً بتوقيع وتسليم (أو المساعدة في توقيع وتسليم) كافة المستندات والوثائق والأدوات التي قد يعتبرها الفرع ضرورية أو ملائمة لإنفاذ أو تسهيل أي من الحقوق أو السلطات أو الصلاحيات المقصود منحها للفرع بموجب هذه الأحكام والشروط.

٢٢-٨ لن يشكّل أي تخلّف أو تأخير من قبل الفرع في ممارسة أيّ حق أو إجراء تصحيحي بموجب هذه الأحكام والشروط تنازلاً عن ذلك الحق أو الإجراء التصحيحي، ولن تمنع أيّ ممارسة مفردة أو جزئية لأيّ حق أو إجراء تصحيحي من أيّ ممارسة إضافية أو ممارسة أخرى لذلك الحق أو الإجراء التصحيحي، أو من ممارسة أيّ حق أو إجراء تصحيحي آخر قد يكون متوفراً بموجب هذه الأحكام والشروط أو بخلاف ذلك بموجب القانون.

٢٢-٩ ينبغي عليك وعلى الفرع بذل كافة الجهود للتوصل بشكل ودّي وعبر عقد مفاوضات مباشرة إلى حلّ أيّ خلاف أو نزاع أو تعارض أو مطالبة ناشئة عن أو فيما يتعلق بهذه الأحكام والشروط بما في ذلك أيّ مسألة تتعلق بوجود أو صلاحية أو تفسير أو إخلال أو إنهاء لهذه الاتفاقية.

٢٣- القانون الحاكم والاختصاص القضائي

٢٣-١ تخضع هذه الاتفاقية المبرمة بينك وبين الفرع، بما في ذلك هذه الأحكام والشروط وأيّ التزامات غير تعاقدية ناشئة عنها أو متعلقة بها، للقوانين واللوائح والقواعد المعمول بها في سوق أبوظبي العالمي.

٢٣-٢ في حال نشوء نزاع فيما بينك وبين الفرع، فأنت توافق على نحو غير قابل للنقض أن يكون لمحاكم سوق أبوظبي العالمي (فيما عدا الاستثناءات الممنوحة لصالح الفرع أدناه) الاختصاص القضائي الحصري في كافة المسائل الناشئة أو المتعلقة بهذه الاتفاقية أو بموضوعها أو صياغتها، بما في ذلك أيّ استفسار متعلق بوجودها أو صلاحيتها أو إنهائها.

٢٣-٣ في حال قرّر الفرع رفع مطالبة في حقّكم أمام محكمة الدعاوى الصغيرة في سوق أبوظبي العالمي، توافق أنت والفرع صراحةً على أنه يجوز تقديم تلك المطالبة لأيّ مبلغ يصل إلى ١٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي ضمناً، أو بشأن مبلغ أكبر حسبما قد يقع ضمن الاختصاص القضائي لمحكمة الدعاوى الصغيرة في سوق أبوظبي العالمي من وقت لآخر.

٢٣-٤ يؤول البند ٢٣-٣ لمصلحة الفرع فقط. ولن يتمّ منع الفرع من رفع دعاوى فيما يتعلق بنزاع ناشئ معك إلى أيّ اختصاص قضائي خارج سوق أبوظبي العالمي (ولتفادي الشك، يشمل ذلك أيّ بلد قد تكون أو كنت مسجلاً أو قائماً فيه أو لديك محل إقامة مؤقت أو دائم فيه أو تمتلك أصولاً فيه). يجوز للفرع، إلى الحدّ الذي يجيزه القانون واجب التطبيق، رفع أو إصدار أو مباشرة أو متابعة إجراءات متزامنة في أيّ عدد من البلدان.

٢٣-٥ توافق بموجبه على نحو غير قابل للنقض على الخضوع للمحاكم في أيّ اختصاص قضائي يختاره الفرع لرفع الدعاوى في حقك، وتتنازل عن أيّ اعتراض قد يكون لديك على أساس أنّ تلك المحاكم هي هيئات غير ملائمة أو مناسبة.

٦-٢٣ بصرف النظر عن محل إقامتك المؤقت أو الدائم:

١-٦-٢٣ توافق بموجبه على نحو غير قابل للنقض على قبول إخطارك بالإجراءات بأيّ طريقة يختارها الفرع (إلى الحدّ الذي يجيزه القانون واجب التطبيق) فيما يتعلق بالدعاوى أمام أيّ محكمة مختصة أو بلد معني، وتشمل تلك الطرق دون حصر تبليغ الإجراءات القضائية بواسطة:

١-١-٦-٢٣ البريد، أو البريد الإلكتروني، أو البريد المسجّل إلى عنوانك المحفوظ في سجلات الفرع؛

٢-١-٦-٢٣ النشر في واحدة او أكثر من الصحف اليومية في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في بلد محلّ إقامتك الدائم أو المؤقت (حسبما يكون عليه الحال) أو في بلد آخر حسبما يعتبره الفرع ملائماً؛ و/أو

٣-١-٦-٢٣ أيّ أشكال أخرى من الاتصالات أو الإخطارات أو النشر المصرّح بها من وقت لآخر بموجب القانون واجب التطبيق، للتبليغ بالإجراءات

٢-٦-٢٣ توافق بموجبه على إخطارك بالإجراءات من قبل أيّ طرف مصرّح به بموجب القانون واجب التطبيق (بما في ذلك من قبل الفرع نفسه و/أو أيّ طرف يتصرف نيابة عن الفرع حيث تقوم المحكمة المختصة بمنح الموافقة على تبليغ الإجراءات عبر الطريقة المذكورة)؛ و

٣-٦-٢٣ توافق إلى الحدّ الذي يجيزه القانون واجب التطبيق على أن هذا التبليغ بالإجراءات القضائية يُعد مستوفياً لكافة المتطلبات لتحديد الاختصاص القضائي الذي تخضع له والمحكمة المختصة.

٧-٢٣ يجوز للفرع استخدام صور أو نسخ مطبوعة أو إلكترونية من البريد الإلكتروني والرسائل النصّية القصيرة والمعلومات والبيانات الأخرى المرسلة بواسطة الوسائل الإلكترونية، بالإضافة إلى أيّ من السجلات المحفوظة لديه، بما في ذلك تسجيلات المحادثات الهاتفية التي جرت بينك وبين موظفي الفرع، كدليل في أيّ إجراءات مرفوعة أمام المحكمة أو إجراءات تحكيمية أو قانونية أخرى.

٨-٢٣ توافق على أن تقوم، بناءً على طلب الفرع وعلى نفقتك الخاصة، بتعيين وكيل الإجراءات المعين من قبل الفرع لقبول تبليغ الإجراءات المرفوعة في حقك.

القسم (٢): شروط إضافية لخدمات الاستشارات الاستثمارية

١- التطبيق
ينطبق هذا القسم (٢) عليك في حال قام الفرع في تزويدك بخدمات استشارية فيما يتعلق بمحفظتك الاستثمارية.

٢- التعيين
أنت تعين بموجبه الفرع لتزويدك بالخدمات الاستشارية فيما يتعلق بمحفظتك الاستثمارية.

٣- بدء النفاذ
تسري أحكام هذا القسم (٢)، حيثما ينطبق، في التاريخ المتفق عليه خطياً بينك وبين الفرع أو في حال قام أو وافق الفرع على تزويدك بخدمات الاستشارات الاستثمارية بموجب هذا القسم (٢) بصرف النظر عما إذا تمّ أو لم يتمّ الاتفاق على ذلك خطياً.

٤- مسؤوليات الفرع

٤-١ ستقوم من وقت لآخر بالتواصل والاتفاق مع الفرع، وفقاً للبندين ٣ و٤ من القسم (١)، بشأن نطاق الاستشارات الاستثمارية التي تطلبها من الفرع بموجب هذا القسم (٢). ويظل تقديم أي استشارات استثمارية بموجب هذا القسم (٢) خاضعاً دائماً للقانون واجب التطبيق. ولتفادي الشك، يحتفظ الفرع بسلطته التقديرية فيما يتعلق بنوعية الاستشارات الاستثمارية التي سيقدمها لك بموجب هذا القسم (٢) على أساس كل حالة على حدة. كما يحق للفرع أن يرفض تزويدك بأي استشارة استثمارية معينة دون أن يكون ملزماً بتقديم أي تفسير أو سبب لقراره بالامتناع عن تقديم تلك الاستشارة.

٤-٢ ستقوم من وقت لآخر بالتواصل والاتفاق مع الفرع، وفقاً للبندين ٣ و٤ من القسم (١)، بشأن الاستثمارات و/أو الأصول الأخرى التي سيتم إدراجها في محفظتك الاستثمارية و/أو التي ينظر فيها مستشارك الاستثماري لأغراض تقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية. ويمكن تحديث هذه الاستثمارات و/أو الأصول الأخرى حسب ما يتم الاتفاق عليه بينك وبين الفرع من وقت لآخر. ولن يكون الفرع مسؤولاً عن تقديم أي استشارات استثمارية تتعلق بأي استثمارات و/أو أصول أخرى تملكها حتى وإن كان الفرع على علم بتلك الاستثمارات و/أو الأصول.

٤-٣ سيعتمد الفرع على تقييم الملاءمة (إن وجد) الذي يتم إجراؤه وفقاً للبند ٥-١٥ من القسم (١) عند تقديم خدمات استشارية لك بموجب القسم (٢) هذا.

٤-٤ لا يملك الفرع أي سلطة تقديرية لاتخاذ قرارات استثمارية و/أو تنفيذ معاملات نيابة عنك. وسيتصرف الفرع فقط وفقاً لتعليماتك المحددة التي يجب أن تُقدَّم للفرع وفقاً للقسم (٤). هذا يعني أنك تتحمل وحدك المسؤولية عن تقييم خدمات الاستشارات الاستثمارية التي يقدمها الفرع والتوصيات المقدمة لك بموجب القسم (٢) هذا، وتتحمل وحدك المسؤولية والالتزام والسلطة التقديرية فيما إذا كنت ستصدر تعليماتك للفرع وفقاً للقسم (٤) فيما يتعلق بأي استشارة استثمارية أو توصية محددة وفقاً للقسم (٢).

٤-٥ يجوز للفرع تزويدك بأبحاث صادرة عن مقدمي خدمات من أطراف خارجية بعد التحقق بدرجة معقولة من موثوقيتهم. ومع ذلك، فإن الفرع لا يقدّم أي ضمانات أو تعهدات بخصوص دقة أو اكتمال تلك الأبحاث و/أو المعلومات، ولا تُعتبر معتمدة أو مضمونة من قبله.

٤-٦ لا يتحمل الفرع أي التزام بإعلامك عن أي فرص استثمارية أو بتحديث أي استشارات استثمارية أو معلومات بعد تقديمها لك بموجب القسم (٢) هذا.

٤-٧ لن يقدم الفرع لك أي خدمات أو استشارات قانونية أو ضريبية أو أي استشارات تتعلق بالتخطيط العقاري أو إدارة صناديق الائتمان أو الخدمات.

٤-٨ سيقدم الفرع خدمات الاستشارات الاستثمارية فقط كما هو منصوص عليه في القسم (٢) وذلك فيما يتعلق باستثمارات محددة يراها الفرع مناسبة من وقت لآخر. وعليه، لا يمكن للفرع أن يضمن تقديم استشارات بشأن استثمارات أو منتجات مالية حددتها أنت بنفسك. كما لا يلتزم الفرع بتقديم أي إحالات لأطراف ثالثة لهذا الغرض.

٥- مسؤولياتك
تلتزم بإخطار الفرع فوراً بأي تغيير في وضعك المالي أو أي واقعة أخرى قد تؤثر على قدرتك على تحمل المخاطر أو ملفك الاستثماري، وذلك بمجرد علمك بذلك.

٦- حدود المسؤولية

٦-١ لا يتحمل الفرع أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك الأرباح غير المحققة أو خسارة الفرص) ناشئة عن أو مرتبطة بما يلي:
٦-١-١ أي استشارات استثمارية يقدمها الفرع بموجب القسم (٢) هذا، ما لم تكن هذه الالتزامات أو الخسائر نتيجة إهمال جسيم أو سوء تصرف من جانبه؛
٦-١-٢ اعتمادك أو امتناعك عن الاعتماد على أي أبحاث أو استشارات استثمارية مقدمة من الفرع؛ أو
٦-١-٣ أي أبحاث يوفرها الفرع تم إعدادها من قبل مقدمي خدمات من الأطراف الخارجية.

٧- الرسوم
يطبق الفرع عليك رسوماً وفقاً لجدول رسوم خدماته الواردة في القسم (٢) هذا، أو كما يتم إخطارك بها بصورة منفصلة.

القسم (٣): شروط إضافية لخدمات الحفظ

١- التطبيق

١-١ ينطبق القسم (٣) هذا عليك في حال قام الفرع بترتيب خدمات حفظ فيما يتعلق باستثماراتك. ووفقاً لهذا القسم، يجوز للفرع ترتيب استثمارات تعود ملكيتها لك ليتمّ حفظها لدى أمناء حفظ نيابة عنك من وقت لآخر. علماً بأن ذلك لا يشمل تقديم خدمات الحفظ في الحالات التي يحتفظ بها الفرع بالاستثمارات المملوكة لك بصفته أمين حفظ نيابةً عنك، وإنما يقتصر فقط على ترتيب خدمات الحفظ فقط.

١-٢ يرجى الرجوع إلى القسم (٣) في أحكام وشروط خدمات الثروات الذي ينطبق عليك في حال قمت بتعيين البنك لتقديم خدمات الحفظ فيما يتعلق باستثماراتك، سواءً بشكل مباشر بصفته أمين حفظ أو من خلال أمين حفظ فرعي واحد أو أكثر لأغراض الاحتفاظ باستثماراتك.

٢- التعيين

٢-١ يتعين عليك تعيينّ الفرع لترتيب خدمات الحفظ فيما يتعلق باستثماراتك، سواءً كوسيط بينك وبين الجهة المعينة داخل البنك (أو إحدى الشركات التابعة له أو مقدم خدمة خارجي) لغرض ترتيب الحفظ، أو مباشرة مع الجهة التي تعمل كأمين حفظ.

٢-٢ عند تعيين الفرع لترتيب خدمات الحفظ، فإنه لا يتحمل أي واجبات أو مسؤوليات تجاه العميل بشأن الحفظ الآمن لاستثماراته. إنما يقتصر دور الفرع على تسهيل تقديم الخدمات من قبل أمين حفظ خارجي لمستخدم محتمل لتلك الخدمات.

٣- بدء النفاذ

تسري أحكام هذا القسم (٣)، حيثما ينطبق، في التاريخ المتفق عليه خطياً بينك وبين الفرع أو في حال قام أو وافق الفرع على تزويدك بخدمات ترتيب الحفظ بموجب هذا القسم (٣) على نحو منفصل أو ذات صلة بخدمات مقدمة وفقاً لقسم آخر.

٤- مسؤوليات الفرع

٤-١ لن يتحمل الفرع مسؤولية قيام أي جهة مثل مقدمي الخدمات الخارجيين بفعل أو امتناعهم عن القيام بفعل، وهو يعمل بصفته أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي أو موظفيه أو وكلائه، أو يتحمل أيّ خسائر قد تترتب عليك نتيجة لإعسارهم. ولكن يبذل الفرع جهوده المعقولة ليطلب من مقدم الخدمات الخارجي المعني أن يفصل الاستثمارات المذكورة عن الاستثمارات التي يملكها وأن يدوّن في دفاتره وسجلاته أنّ تلك الاستثمارات لا تعود ملكيتها له.

٤-٢ يلتزم الفرع باتخاذ كافة التدابير المعقولة لكي يضمن بأنه يتقيّد بالقانون واجب التطبيق إلى الحدّ الذي يكون فيه ذلك المطلب ضرورياً لأداء مسؤوليات الفرع. لتفادي الشك، تلتزم بتعويض الفرع فيما يتعلق بكافة التكاليف التي قد تترتب على نحو معقول فيما يتعلق بأيّ تدابير مذكورة يتخذها الفرع.

٥- الرسوم

يطبق الفرع عليك الرسوم وفقاً لجدول رسوم خدماته الوارد في هذا القسم (٣)، أو كما يتم إخطارك بها بصورة منفصلة.

٦- إجراءات الشركات

٦-١ ينطبق ما يلي في جميع الحالات:

٦-١-١ في حال عدم قيام مقدّم الخدمات الخارجي يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي معيّن حسبما هو موضح في هذا القسم (٣)، بالاتصال المباشر بك و/أو تزويدك مباشرة بأيّ تقارير وحسابات محررة من قبل أيّ من مُصدري استثماراتك، يبذل الفرع جهوده المعقولة لتزويدك بتلك التقارير والحسابات بناءً على طلبك (وبأيّ إخطارات أو نشرات أخرى يتمّ نشرها من قبل الجهات المذكورة)؛

٦-١-٢ يلتزم الفرع، في حال كان ذلك مطلوباً وفقاً لتعليماتك الخطية المسبقة، ببذل جهوده المعقولة للتأكد من تسليمك كافة الإخطارات وسندات التوكيل ومواد البيانات المرتبطة بها فيما يتعلق باستثماراتك.

٦-٢ في حال كانت أي إجراءات شركات مرتبطة بخيار لاستلام أرباح بعملة تختلف عن العملة التي تمّ فيها شراء الاستثمار، فإنك توافق على أنه يحق للبنك توجيه تعليمات إلى أيّ أمين حفظ طرف ثالث باستلام الأرباح المذكورة بعملة الاستثمار الحالي أو بأيّ عملة أخرى.

٦-٣ في حال كانت أي إجراءات شركات مرتبطة بخيار استلام مبالغ نقدية أو إعادة استثمار أرباح، فإنك توافق على أن يحتفظ البنك بحقه في توجيه تعليمات إلى مقدّم الخدمات الخارجي الذي يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي باستلام الأرباح نقداً.

٦-٤ أنت توافق على أنه يحق للفرع ممارسة الخيار الافتراضي المستلم من مقدّم الخدمات الخارجي الذي يعمل بصفة أمين حفظ و/أو أمين حفظ فرعي دون الحصول على أيّ موافقة مسبقة منك.

القسم (٤): شروط إضافية لترتيب معاملات الاستثمار والائتمان

١- التطبيق

١-١ ينطبق هذا القسم (٤) عليك في حال تم تعيين الفرع لترتيب المعاملات في الاستثمارات و/أو ترتيب الائتمان.

١-٢ عند تقديم خدمات ترتيب المعاملات بموجب الفقرة (١-١)، يتم تعيين الفرع كوسيط فيما يتعلق بعلاقتك مع البنك (وفقاً للقسمين ٢ و٤ من أحكام وشروط خدمات الثروات) أو أي مقدّم خدمة خارجي، وذلك لأغراض:

١-٢-١ قبول التعليمات أو الأوامر الصادرة منك لشراء وبيع، دون أي قيود، أي أوراق مالية أو سلع أو خيارات أو عملات أو أصول أو تنفيذ أي استثمارات أخرى نيابة عنك كوسيط بينك وبين الجهة المعينة داخل البنك (أو أي مقدّم خدمة خارجي)، أو للدخول في أي تسهيلات ائتمانية، وترتيب تنفيذ هذه التعليمات أو الأوامر من خلال إحالتها إلى الجهة المعينة داخل المجموعة أو إلى الوسطاء الماليين الخارجيين المعيّنين من قبل تلك الجهة لغرض التنفيذ؛

١-٢-٢ نقل أي تعليمات أو أوامر أخرى تتعلق بأي حسابات؛ و

١-٢-٣ المساعدة في استكمال النماذج الخاصة بالمنتجات أو اتفاقيات الاكتتاب أو شروط التعامل لتيسير أي معاملات.

٢- التعيين

تقوم بموجبه بتعيين الفرع لتقديم خدمات ترتيب المعاملات فيما يتعلق باستثماراتك وتسهيلاتك الائتمانية بصفته وسيطاً بينك وبين البنك أو أي مقدّم خدمة خارجي آخر على أساس التنفيذ فقط (ما لم تكن التعليمات والأوامر الصادرة منك مبنية على مشورة صريحة مقدمة منّا وفقاً للقسم ٢ من هذه الأحكام والشروط). وبناءً عليه، لا تسري أحكام دليل قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي والتي تشمل «أفضل تنفيذ» «و الملاءمة»، سواء تم تصنيفك ضمن فئة العملاء الأفراد أو العملاء المحترفين أو طرف مقابل في السوق.

٣- بدء النفاذ

تسري أحكام هذا القسم (٤)، حيثما ينطبق، في التاريخ المتفق عليه خطياً بينك وبين الفرع أو في حال قام أو وافق الفرع على تزويدك بخدمات ترتيب المعاملات بموجب هذا القسم (٤) على نحو منفصل أو ذات صلة بخدمات مقدمة وفقاً لقسم آخر.

٤- مسؤوليات الفرع

٤-١ ما لم يقم الفرع بإخطارك بخلاف ذلك، فإن مسؤولية الفرع فيما يتعلق بالتعليمات أو الأوامر الواردة منك تقتصر على استلامها أو تسجيلها أو إحالتها إلى الجهة المعينة داخل البنك التي تربطها علاقة منفصلة تخضع للشروط المطبقة على تلك الجهة أو إلى أي مقدّم خدمة خارجي آخر.

٤-٢ تقر بأن الفرع يستلم التعليمات أو الأوامر منك بصفته وسيطاً فقط ضمن علاقتك مع الجهة المعينة داخل البنك (أو أي مقدّم خدمة خارجي)، وأن استلامنا لأي تعليمات أو أوامر لا يخل بحقنا أو بحق الجهة المعينة داخل البنك (أو أي مقدّم خدمة خارجي) في رفض تلك التعليمات أو الأوامر في حال لم تكن موقعة بشكل صحيح، أو غير متوافقة مع القوانين واللوائح الخاصة بالأسواق المالية المعنية، أو تجاوزت أي رصيد ائتماني متاح في محفظتك الاستثمارية، أو خالفت بأي شكل شروط اتفاقيتك الخاصة بإدارة الحساب مع الجهة المعينة داخل البنك (أو أي مقدّم خدمة خارجي).

٤-٣ تقر بأنه رغم إمكانية وصول الفرع إلى معلومات العميل لمعالجة أو نقل أوامر متعلقة بالمنتجات التي يقدمها البنك، فإن المعاملات لن تُسجل في سوق أبوظبي العالمي ولن يتم استلام أموال العملاء فعلياً في سوق أبوظبي العالمي.

٤-٤ تقر بأن الفرع لن يقدم تسهيلات ائتمانية أو يقبل ودائع أو يتصرف كوكيل عنك ضمن خدماته المالية المقدمة لك، وأن هذه الخدمات يقدمها عادةً البنك و/أو فرع آخر أو شركة تابعة له، وتخضع لشروط التعامل المبرمة بينك وبين البنك و/أو ذلك الفرع أو الشركة التابعة. ويقتصر دور الفرع عادةً على ترتيب المعاملات في الاستثمارات وترتيب التسهيلات الائتمانية وفقاً لشروط القسم (٤) هذا.

٤-٥ تقر وتوافق كذلك على أن الفرع لن يكون مسؤولاً عن أي خسائر تتكبدها نتيجة استلام أو تمرير أي تعليمات أو أوامر تتعلق بأي استثمارات أو تسهيلات ائتمانية (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الخسائر الناشئة عن التأخير أو الفقدان أو الأخطاء أو التشويه أو التكرار أو أي حوادث مماثلة في نقل التعليمات أو الأوامر).

٤-٦ يتخذ الفرع جميع التدابير المعقولة لضمان الامتثال لجميع القوانين المعمول بها إلى الحد المطلوب لأداء مسؤولياته. ولتفادي الشك، فإنك تلتزم بتعويض الفرع عن جميع التكاليف التي يتكبدها بصورة ملائمة نتيجة اتخاذ مثل هذه التدابير.

٤-٧ تقر بأن الأمر الخاص بك قد يُدمج مع أوامر أخرى، وقد يؤدي هذا الدمج أحياناً إلى نتائج غير ملائمة بالنسبة لك.

٥- الرسوم

يطبّق الفرع عليك رسوماً وفقاً لجدول رسوم خدماته الواردة في القسم (٤) هذا، أو كما يتم إخطارك بها بصورة منفصلة.

القسم (٥): شروط إضافية للوساطة في التأمين

١- التطبيق

١-١ ينطبق القسم (٥) هذا عندما يتم تعيين الفرع للقيام بالوساطة في التأمين.

١-٢ عادةً عند القيام بالوساطة في التأمين وفقاً للفقرة ١-١، يتم تعيين الفرع كوسيط في علاقتك مع البنك أو أي مقدّم خدمة خارجي، وبشكل خاص:

١-٢-١ لتقديمك أو إحالتك إلى البنك أو أي جهة معنية في البنك أو أي مقدّم خدمة خارجي بغرض توفير تغطية تأمينية لك أو بغرض إبرام تلك الجهة اتفاقية تأمين معك؛

١-٢-٢ لاستلام التعليمات منك لشراء تغطية تأمينية أو الدخول في عقود تأمين بينك وبين الجهة المعينة في البنك (أو أي مقدّم خدمة خارجي) وترتيب تنفيذ هذه التعليمات عن طريق إحالتها إلى الجهة المعينة في البنك أو مقدّم الخدمة الخارجي؛

١-٢-٣ لنقل أي تعليمات أخرى تتعلق بأي عقود تأمين؛

١-٢-٤ للمساعدة في استكمال النماذج الخاصة بالمنتجات المصرفية، أو الاتفاقيات، أو شروط الأعمال لتسهيل أي معاملات؛ و/أو

١-٢-٥ لتقديم خدمات استشارية فيما يتعلق بعقود التأمين.

٢- التعيين

تقوم بتعيين الفرع لتزويدك بخدمات الوساطة في التأمين بموجب أحكام القسم (٥) هذا.

٣- بدء النفاذ

تسري أحكام هذا القسم (٥)، حيثما ينطبق، في التاريخ المتفق عليه خطياً بينك وبين الفرع أو في حال قام أو وافق الفرع على تزويدك بخدمات الوساطة في التأمين بموجب هذا القسم (٥) على نحو منفصل أو ذات صلة بخدمات مقدمة وفقاً لقسم آخر.

٤- مسؤوليات الفرع

٤-١ ما لم يقم الفرع بإخطارك بخلاف ذلك، فإن مسؤولية الفرع فيما يتعلق بالتعليمات أو الأوامر الواردة منك تقتصر على استلامها أو تسجيلها أو إحالتها إلى الجهة المعينة داخل البنك التي تربطها علاقة منفصلة تخضع للشروط المطبقة على تلك الجهة أو إلى أي مقدّم خدمة خارجي آخر.

٤-٢ تقر بأن الفرع يستلم التعليمات أو الأوامر منك بصفته وسيطاً فقط ضمن علاقتك مع الجهة المعينة داخل البنك (أو أي مقدّم خدمة خارجي)، وأن استلامنا لأي تعليمات أو أوامر لا يخل بحقنا أو بحق الجهة المعينة داخل البنك (أو أي مقدّم خدمة خارجي) في رفض تلك التعليمات أو الأوامر.

٤-٣ تقر بأنه رغم إمكانية وصول الفرع إلى معلومات العميل لمعالجة أو نقل أوامر متعلقة بالمنتجات التي يقدمها البنك أو مقدم خدمات خارجي، فإن الفرع لن يدخل في أي عقود تأمين بصفته طرفاً أصيلاً ولن يتم استلام أموال التأمين في سوق أبوظبي العالمي.

٤-٤ تُقرّ بأن الفرع لن يعمل كجهة تأمين ضمن الخدمات المالية التي يقدمها لك، وأن مثل هذه الخدمات تُقدَّم عادةً من قبل البنك أو فرع آخر أو شركة تابعة للبنك أو مقدم خدمة خارجي، وتخضع لشروط الأعمال بينك وبين البنك و/أو أي فرع أو شركة تابعة للبنك و/أو مقدم خدمة خارجي، بحسب ما يكون مناسباً. يقتصر دور الفرع عادةً على التعريف والتوصية، وترتيب تنفيذ عقود التأمين، وتقديم خدمات الاستشارات التأمينية وفقاً لأحكام القسم (٥) هذا.

٤-٥ تقر وتوافق كذلك على أن الفرع غير مسؤول عن أي خسائر قد تتكبدها نتيجة استلامه وتمريره لأي تعليمات تتعلق بأي تغطية تأمينية أو عقد تأمين (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الخسائر الناشئة عن التأخير أو الفقدان أو الأخطاء أو التشويه أو التكرار أو أحداث مماثلة أثناء نقل أو إرسال التعليمات).

٤-٦ يلتزم الفرع باتخاذ كافة التدابير المعقولة لكي يضمن بأنه يتقيّد بالقانون واجب التطبيق إلى الحدّ الذي يكون فيه ذلك المطلب ضرورياً لأداء مسؤوليات الفرع. لتفادي الشك، تلتزم بتعويض الفرع فيما يتعلق بكافة التكاليف التي قد تترتب على نحو معقول فيما يتعلق بأيّ تدابير مذكورة يتخذها الفرع.

٤-٧ يتوجب عليك التواصل والاتفاق مع الفرع، من وقت لآخر، وفقاً للبندين ٣ و٤ من القسم (١)، بشأن نطاق الاستشارات التأمينية التي تطلبها من الفرع بموجب هذا القسم (٥). ويظل تقديم أي استشارات بموجب هذا القسم (٥) خاضعاً دائماً للقانون واجب التطبيق. ولتفادي الشك، يحتفظ الفرع بسلطته التقديرية فيما يتعلق بنوعية الاستشارات التي سيقدمها لك بموجب هذا القسم (٥) على أساس كل حالة على حدة. كما يحق للفرع أن يرفض تزويدك بأي استشارة محددة دون أن يكون ملزماً بتقديم أي تفسير أو سبب لقراره بالامتناع عن تقديم تلك الاستشارة.

٤-٨ يتوجب عليك التواصل والاتفاق مع الفرع، من وقت لآخر، وفقاً للبندين ٣ و٤ من القسم (١) بشأن أنواع منتجات التأمين التي يتعين النظر فيها لأغراض تقديم خدمات الاستشارات التأمينية. ويجوز تحديث هذه المنتجات التأمينية حسب ما يتم الاتفاق عليه بينك وبين الفرع من حين لآخر. ولا يتحمل الفرع أي مسؤولية عن تقديم أي مشورة تتعلق بأي منتجات تأمينية أخرى.

٤-٩ يجوز للفرع تزويدك بأبحاث صادرة عن مقدمي خدمات من أطراف خارجية وذلك بعد التحقق بدرجة معقولة من موثوقيتهم. ومع ذلك، أنت توافق أن الفرع لا يقدّم أي ضمانات أو تعهدات بخصوص دقة أو اكتمال تلك الأبحاث و/أو المعلومات، ولا تُعتبر معتمدة أو مضمونة من قِبل الفرع.

٤-١٠ لا يتحمل الفرع أي التزام بإعلامك عن أي فرص تأمينية أو بتحديث أي استشارات أو معلومات بعد تقديمها لك بموجب القسم (٥) هذا.

٤-١١ لا يلتزم الفرع بتقديم أي خدمات أو استشارات قانونية أو ضريبية أو أي استشارات تتعلق بالتخطيط العقاري أو إدارة صناديق الائتمان أو الخدمات.

٤-١٢ يلتزم الفرع فقط بتقديم خدمات الاستشارات التأمينية فقط كما هو منصوص عليه في القسم (٥) هذا فيما يتعلق بمنتجات تأمين يراها الفرع مناسبة من وقت لآخر. وعليه، لا يمكن للفرع أن يضمن تقديم استشارات بشأن منتجات تأمين حددتها أنت بنفسك. كما لا يلتزم الفرع بإحالتك إلى أطراف ثالثة لهذا الغرض.

٤-١٣ لا يتحمل الفرع أي التزامات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو فقدان الفرص) ناشئة عن أو مرتبطة بما يلي:
٤-١٣-١ أي استشارات تأمينية يقدمها الفرع بموجب القسم (٥) هذا، ما لم تكن هذه الالتزامات أو الخسائر نتيجة إهمال جسيم أو سوء تصرف من جانب الفرع
٤-١٣-٢ اعتمادك أو امتناعك عن الاعتماد على أي أبحاث أو استشارات تأمينية مقدمة من الفرع؛ أو
٤-١٣-٣ أي أبحاث يزودك بها الفرع وتم إعدادها من قِبل مقدمي خدمات من الأطراف الخارجية.

٤-١٤ تُقدَّم خدمات الاستشارات التأمينية بموجب القسم (٥) هذا استناداً إلى التحليل العادل للسوق. ومع ذلك، عند قيام الفرع بتعريفك على شركات التأمين أو إحالتك إليها أو عند قيام الفرع بترتيب إجراءات إتمام عقود تأمين معك، فإنه قد لا يتصرف استناداً إلى التحليل العادل للسوق، بل قد يتصرف لصالح البنك أو إحدى الشركات التابعة له أو مقدم خدمة من الأطراف الخارجية.

٥- مسؤولياتك

٥-١ توافق على الإفصاح عن جميع المعلومات الأساسية المتعلقة بأي عقد تأمين يتم ترتيبه، سواء قبل دخوله حيز النفاذ أو خلال فترة سريانه. قد يؤدي عدم الإفصاح إلى إنهاء هذه الاتفاقية أو توقف الفرع عن تزويدك بالخدمات. كما قد يترتب على ذلك خرق لشروط منتج التأمين ذي الصلة. ولا يتحمل الفرع أي مسؤولية عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو فقدان الفرص) تنشأ عن أو تتعلق بإخفاقك في القيام بهذا الإفصاح.

٥-٢ تقع على عاتقك المسؤولية الكاملة عن صحة ودقة الإجابات أو البيانات الواردة في نماذج الطلبات أو المطالبات أو أي مستندات أخرى ذات صلة، ولا يلتزم الفرع بمراجعة هذه البيانات أو التحقق من صحتها.

٥-٣ إذا تبيّن للفرع أن الإفصاح عن المعلومات الأساسية المقدّم منك غير صحيح أو غير منصف أو غير مكتمل، يلتزم الفرع بطلب الإفصاح الصحيح والعادل والكامل. وفي حال عدم التزامك بتقديم الإفصاح، يحق لنا الامتناع عن الاستمرار في تمثيلك.

٦- الرسوم

يطبق الفرع عليك رسوماً وفقاً لجدول رسوم خدماته الواردة في القسم (٥) هذا، أو كما يتم إخطارك بها بصورة منفصلة.

الملحق ١: تحذيرات المخاطر العامة

أنت توافق على أنّ تحذيرات المخاطر العامة التالية واجبة التطبيق على استثماراتك بموجب هذه الأحكام والشروط وأنّ الفرع ومقدم الخدمات من الأطراف الخارجية لن يتحمّلوا المسؤولية بأي طريقة مهما كانت إزاء أي تكاليف أو رسوم أو نفقات أو خسائر أو التزامات قد تتكبدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتنشأ عن أو ترتبط بالمخاطر الموضحة أدناه:

١- مخاطر الاستثمار العامة

١-١ تتضمن الاستثمارات مخاطر خسارة ملازمة لها، إذ يمكن أن تنخفض قيمة الاستثمارات كما يمكن أن ترتفع أيضاً، وليس هناك ضمان على استرجاع مبلغ المال المستثمر أصلاً. وعلى نحو مماثل، يمكن أن تتقلّب قيمة إيرادات بعض الاستثمارات من حيث قيمتها المالية بينما أنّ بعض الاستثمارات الأخرى لا ينتج عنها أي إيرادات. كما أنه لا يوجد أي تأكيد على أنّ أداء الاستثمارات سوف يحقق الأهداف المحددة لها.

١-٢ الأداء السابق للاستثمارات لا يضمن النتائج المستقبلية.

١-٣ يجوز أن تكون بعض الاستثمارات غير سائلة أو يحتمل عدم بيعها قبل تاريخ الاستحقاق إلّا مقابل تكاليف باهظة وتوقيع غرامات. كما أنّ بعض الاستثمارات لا تتوفر لها أسواق جاهزة، بمعنى أنه من الممكن عدم توفر تقييم سريع لقيمتها السوقية الجارية وللمخاطر التي تتعرض لها.

١-٤ حتى في الحالات التي يُعلَن فيها أنّ رأس المال الأساسي للاستثمار محمي أو مضمون، لا يشكل ذلك ضماناً من الفرع أو البنك أو من أي مقدم خدمات من الأطراف الخارجية، بل هو ضمان من مُصدِر الاستثمار أنّ المبلغ المستثمر سوف يعاد سداده بتاريخ الاستحقاق. يُشترَط عادةً لسداد رأس مال الاستثمار المحمي أو المضمون بأن يبقى الاستثمار محتجزاً حتى تاريخ الاستحقاق كما يعتمد ذلك على الجدارة الائتمانية للمُصدِر.

١-٥ إنّ الحصول على تمويل للاستثمار يؤدي إلى رفع مستوى المخاطر.

٢- مخاطر الصرف الأجنبي

٢-١ إنّ احتمالية تحقيق أرباح أو خسائر من معاملات تتمّ في أسواق أجنبية أو في منتجات استثمار تم تقييمها بعملات أجنبية سوف تتأثر بتقلّبات أسعار صرف العملات الأجنبية ومن الممكن أن يتكبد شخص يستثمر في منتجات تم تقييمها بعملة أجنبية خسائر أو أن يحقق أرباحاً أقلّ من تلك المتوقعة بعد تحويل إيرادات البيع مجدداً إلى عملته الوطنية حتى لو كان ثمن الاستثمار المعني (حسبما هو مذكور بالعملة الأجنبية) قد ارتفع خلال فترة الاحتجاز. كما أنه يجوز أن تخضع الاستثمارات بالعملات الأجنبية لرقابة على الصرف ومصروفات إعادة الأرباح.

٢-٢ إنّ الاحتفاظ بحسابات أو استثمارات تم تقييمها بعملة أجنبية قد ينشأ عنه بعض المخاطر، وأنت على دراية بتلك المخاطر وتوافق على تحمّل مسؤولية أي خسائر ناتجة عن الرقابة على الصرف الأجنبي قد تحدث بمناسبة أي خدمات استثمارية يقدمها لك الفرع أو البنك. سوف يتمّ تحويل العملة إلى عملة أخرى – عند الضرورة – بسعر الصرف المحدد لدى البنك.

٢-٣ سوف تتحمل وحدك مسؤولية أي تكاليف أو خسائر ناتجة عن الرقابة على الصرف الأجنبي، بما في ذلك خسارة الأرباح، وتقرّ أنّ الاستثمار في الأصول بعملة أجنبية يتضمن درجات إضافية من المخاطر.

٣- مخاطر السيولة

إذا كانت محفظتك الاستثمارية تشمل استثمارات في الاستراتيجيات البديلة، أو صناديق التحوّط، أو صناديق عقارية، يجوز أن تكون تلك الاستثمارات غير سائلة أو أن تتضمن مخاطر أكبر من الاستثمار في أسواق الأوراق المالية التقليدية. وبصورة خاصة قد تستخدم تلك الصناديق أو الاستراتيجيات مشتقات مالية للاستثمار الاختياري و/أو قد يُصرّح لها أن تحتفظ بموقع بيع قصير و/أو أن تستخدم تسهيلات ائتمانية لتمويل الاستثمار. أما المزايا الإضافية لصناديق التحوّط فهي الاختيار الحرّ للأصول)بما فيها الأوراق المالية غير السائلة أو المتعثرة(، والاختيار الحرّ للأسواق)شاملةً الأسواق الحدودية والناشئة(والاختيار الحرّ لطريقة التداول، بما في ذلك عدم تنويع الأصول. ويجوز أيضاً لبعض الاستثمارات الأخرى، بما فيها أسهم الشركات والسندات التي قد تنقصها السيولة من وقت لآخر.

٤- مخاطر السلطة القضائية

إذا كانت محفظتك الاستثمارية تشتمل على استثمارات في أسواق أجنبية، سوف تنشأ عن تلك الاستثمارات مخاطر مختلفة عن الاستثمارات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي بعض الحالات قد تكون المخاطر أكبر، وبصورة خاصة فإنّ الأسواق النامية (بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة) قد ينقصها مستوى الشفافية والسيولة والفعالية والتنظيم الذي يتوفر على نطاق أوسع في الأسواق الأكثر تطوراً. يمكن أن تكون تقلبات الأسعار مُبالغ فيها في الأسواق النامية كما أنه من المعتاد أن تشهد تلك الأسواق تناقضات في الأسعار واضطرابات في الأسواق.

٥- مخاطر الاحتفاظ ببعض الفوائد أو المزايا

٥-١ قد تزيد الدولة التي تقيم فيها التزاماتك فيما يتعلق ببعض الاستثمارات، على سبيل المثال مقدم الخدمات الخارجي الذى تشتري من خلاله استثماراً يتضمن منتج تأمين ويحدد دفعة القسط الدوري على أساس الدولة التي تقيم فيها كما بتاريخ شراء الاستثمار. في مثل هذه الحالات، قد يؤدي تغيير الدولة التي تقيم فيها إلى تغيير في تعريف مستوى تحملك للمخاطر تجاه مقدم الخدمات الخارجي المعني وقد ينشأ عنه دفع قسط منتظم أعلى بالنسبة لك.

٥-٢ قد تكون بعض الاستثمارات غير متوفرة لأفراد يقيمون في بعض البلدان، وإذا أصبحت بعد شراء استثمار من هذا النوع مقيماً في دولة لا يُصرّح للمقيمين فيها امتلاك الاستثمار المعني قد يُطلَب منك بيع ذلك الاستثمار.

٥-٣ قد تؤثر الدولة التي تقيم فيها على قابلية تنفيذ كل أو بعض الأحكام والشروط (بما في ذلك هذه الأحكام والشروط) واجبة التطبيق على استثماراتك. تبعاً لذلك، إذا قمت بتغيير الدولة التي تقيم فيها على نحو دائم بعد شرائك استثمار معيّن، قد تكون بعض أو كافة أحكام وشروط ذلك الاستثمار غير قابلة للتنفيذ في بلد إقامتك الجديد.

٥-٤ من المحتمل أن تفرض بعض الدول قيوداً أو حظراً على المعاملات أو على تحويل الأصول إلى بعض البلدان الأخرى، وقد يؤثر ذلك على قدرتك على تحويل أو استرداد أو بيع الاستثمار.

٥-٥ لن يكون الفرع مسؤولاً عن أي خسائر، بما في ذلك أي خسارة أرباح قد تتكبدها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتكون ناشئة عن أو تتعلق بأي من المخاطر الموضحة في البنود ٥-١ إلى ٥-٤ أعلاه بخصوص أي استثمارات تشتريها بموجب هذه الأحكام والشروط.

٦- مخاطر صناديق التحوّط

٦-١ غالباً ما يكون مقرّ تواجد صناديق التحوّط في بلدان أجنبية حيث تكون معايير التنظيم وبصورة خاصة معايير الإشراف التنظيمي لا تتماشى مع المعايير المفروضة من قِبل بعض الجهات المنظّمة، وكذلك فإنّ بعض صناديق التحوّط لا تفصح عن طبيعة استثماراتها.

٦-٢ تخضع عادةً الوحدات المتضمنة في صناديق التحوّط لقيود على التحويل والاسترداد. وتخضع عادةً التحويلات إلى موافقة الصندوق ولا يُصرّح بالاسترداد إلّا بعد انقضاء فترة عدم جواز بيع الاستثمار الابتدائية وفترات الإخطار الطويلة. في أغلب الحالات لا توجد أسواق سائلة لوحدات صناديق التحوّط، وقد يكون من الصعب بالتالي الحصول على معلومات موثوقة حول قيمة أي وحدات صناديق تحوّط التي تشكل جزءاً من محفظتك الاستثمارية.

٦-٣ هناك عامل مخاطر آخر يجب أخذه بعين الاعتبار وهو اعتماد صناديق التحوّط على مديري المحافظ الاستثمار الرئيسيين الذين قد تختلف مستوى خبراتهم. إضافةً إلى ذلك، في الحالات التي يتمّ فيها تعويض مديري محافظ الاستثمار في صناديق التحوّط على أساس حافز الأداء، قد يدفعهم ذلك على اتخاذ قرارات استثمارية تتضمن مخاطر ومضاربة أكثر من تلك التي كان سيتم اتخاذها إذا لم يُدفع لهم الأتعاب .

٦-٤ يجب أن تكون مدركاً أنّ الاستثمار في صناديق التحوّط يزيد من المخاطر على رأس المال والخسائر التي تنشأ عنها قد تكون معادلة للمبلغ المستثمر. وإضافةً إلى ذلك، ففي بعض الاستثمارات يجوز تعليق السيولة وقد يطرأ تأخير في الحصول على الإيرادات، ولن يتحمل الفرع أو البنك أي مسؤولية إزاء أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة (شاملةً خسارة الأرباح) قد تنشأ نتيجة لما سبق.

٧- مخاطر المشتقات المالية المتداولة

٧-١ ينطوي الاستثمار في المشتقات المالية المتداولة على درجة عالية من المخاطر وقد يؤدي إلى خسائر تعادل أو تتجاوز المبلغ المستثمر فيها. كما قد يؤدي الاستثمار في المشتقات المالية المتداولة إلى خسائر غير متناسبة نتيجة تقلبات طفيفة نسبياً في قيمة الأصول الأساسية.

٧-٢ يجب عدم الاستثمار في المشتقات المالية المتداولة إلا إذا كنت مستعداً لتحمل خسارة رأس المال المستثمر بالكامل بالإضافة إلى أي تكاليف أو رسوم أو مصاريف مرتبطة بالاستثمار.

٧-٣ قبل الاستثمار في المشتقات المالية المتداولة، ينبغي أن تقيّم بعناية ما إذا كان هذا الاستثمار مناسباً وملائماً لأهدافك الاستثمارية ومستوى تحملك للمخاطر وظروفك المالية.

٨- مخاطر الائتمان

٨-١ إنّ قيمة وإيرادات وسيولة بعض الاستثمارات، مثل أذونات الدين والسندات وأدوات الدين الأخرى، قد تتقلّب على أساس التصنيف الائتماني للمُصدِر، وتختلف العوامل التي تؤثر على التصنيف الائتماني المذكور وقد يكون من الصعب التنبؤ بها بشكل دقيق.

٨-٢ قد يؤدي أي حدث ائتماني سلبي، مثل التخلّف عن السداد أو الإفلاس أو الأداء التجاري السلبي أو الظروف الاقتصادية أو الحالات الأخرى التي يُعرَف بأنها تؤثر على الجدارة الائتمانية للمُصدِر، إلى تقلّبات في إيرادات وسيولة الاستثمارات. وعادة ما يعكس ارتفاع سعر الفائدة النسبي زيادة في المخاطر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بهذا الاستثمار.

٩- مخاطر أسعار الفائدة

٩-١ قد تنخفض قيمة استثمار يتميّز بسعر فائدة ثابت إذا ارتفع مؤشر سعر الفائدة، وتعتبر فترة الاستثمار المعني قابلة لتقلّبات أسعار الفائدة. وبالتالي، فإنّ قيمة الاستثمارات التي تتميّز بفترة أطول سوف تكون قابلة أكثر لتقلّبات مؤشر أسعار الفائدة ذات الصلة.

٩-٢ توجد عوامل اقتصادية مختلفة قد تؤثر على ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، وبصورة عامة فإنّ أسعار الفائدة ترتفع عندما تسود ظروف اقتصادية عامة مواتية وتنخفض عندما تكون الظروف الاقتصادية سلبية.

٩-٣ تؤثر كذلك معدلات التضخم في بلد معيّن على أسعار الفائدة، وبصورة عامة تؤدي معدلات التضخم العالية إلى ارتفاع أسعار الفائدة، بينما يكون لمعدلات التضخم المنخفضة تأثيراً طفيفاً على أسعار الفائدة.

١٠- مخاطر الاسترداد المبكر

يحق للمُصدِر استرداد بعض الاستثمارات قبل تاريخ استحقاقها مما قد ينتج عنه تغيير في الإيرادات المتوقعة من جانبك فيما يتعلق بالاستثمار ذي الصلة.

١١- مخاطر الضرائب

قد تخضع لبعض القوانين واجبة التطبيق التي تفرض ضرائب على أي زيادة في قيمة رأس المال أو على الإيرادات التي تنشأ عن استثمار معيّن.

الملحق ٢: مسرد المصطلحات

١- **التفسير**
في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

١-١ الهدف من عناوين المواد هو تسهيل الرجوع إليها فقط ولن تؤثر على تفسير هذه الأحكام والشروط.

١-٢ الإشارات إلى بند هي إشارات إلى بند في القسم الذي ترد الإشارة المعنية فيه ما لم يتضمن النص صراحةً خلاف ذلك.

١-٣ الكلمات التي تشير إلى المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح.

١-٤ يتمّ تفسير التواريخ والفترات الزمنية بالتوافق مع التقويم الميلادي.

١-٥ فيما يتعلق بأي مراسلات يوجهها الفرع إليك بموجب هذه الأحكام والشروط)بما في ذلك أي مراسلات تتمّ بموجب البند ٤ من القسم ١ الذي يشير إلى المراسلات الخطية(، يجوز للفرع أن يوجه تلك المراسلات بواسطة البريد السريع ، أو الخطابات الورقية، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية القصيرة، أو أي وسيلة أخرى. لتفادي الشك، عندما يُطلَب منك مراسلة الفرع خطياً يجب إجراء تلك المراسلة بالطريقة التي قد يقررها الفرع من وقت لآخر.

١-٦ أي إشارة إلى قانون أو تشريع أو نظام أو لائحة أو بند تنظيمي هي إشارة إلى ذلك النص حسبما يتمّ تعديله أو تمديده أو إعادة إصداره من وقت لآخر وكذلك إشارة إلى أي قانون بديل أو نظام أو لائحة أو بند تنظيمي يخلفه أو يكمّله. وكذلك فإنّ الإشارة إلى أي قانون أو نظام أو لائحة أو بند تنظيمي سوف تشمل كافة التشريعات التابعة له والتي تصدر بموجب ذلك القانون أو النظام أو اللائحة أو البند التنظيمي.

١-٧ أي إشارة إلى شخص سوف تشمل أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو تحالف أو تجمع شركات تعاقدي)بما في ذلك شراكة أو اتفاق ائتمان استثماري أو صندوق أو ائتلاف مشترك أو تجمع شركات(أو حكومة أو دولة أو وكالة أو منظمة أو كيان آخر سواء كان يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة أم لا.

١-٨ يجب تفسير الإشارات إلى «أنت» أو «لك» على أنها إشارات إلى أي من المفوضين بالتوقيع عنك أو أصحاب الحساب المشترك أو الوكلاء أو المستخدمين أو المسؤولين والموظفين طرفك.

١-٩ أي كلمات تلي عبارات «شاملاً» أو «يشمل» أو «بصورة خاصة» أو «على سبيل المثال» أو أي عبارة مماثلة يجب تفسيرها على أنها عبارات توضيحية ولن تحدّ من معنى الكلمات أو الوصف أو التعريف ولا من الجملة أو العبارة التي تسبق تلك الكلمات.

١-١٠ أي إشارة إلى أصول تشمل العقارات والإيرادات والحقوق من أي نوع سواءً كانت الحاضرة منها والمستقبلية.

١-١١ أي إشارة إلى لائحة تشمل أي لائحة أو قاعدة أو تعليمات رسمية أو تعميم أو طلب أو توجيهات) سواء كان يتمتع بقوة القانون أم لا يتمتع بها، وإذا لم تكن له قوة القانون فإنه من النوع الذي ينطبق على أشخاص معتادين على الامتثال له(صادرة عن أي هيئة أو وكالة أو دائرة حكومية أو مشكلة بين حكومات أو دول أو عن أي هيئة أو منظمة أخرى تنظيمية أو تتميّز بتنظيم ذاتي.

١-١٢ لا يجوز إعطاء معنى مقيد للكلمات العامة كونها متبوعة بأمثلة معيّنة الغرض منها أن تكون مشمولة في الكلمات العامة.

١-١٣ أي إشارات إلى مستند تشكّل إشارة إلى ذلك المستند حسبما يتمّ تعديله أو تغييره من وقت لآخر.

التعريفات

في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك، يكون لكل من المصطلحات الموضحة أدناه المعنى الموضّح مقابلها:

الحساب	يعني أي حساب (سواء كان لدى البنك، أو أحد شركاته التابعة، أو مؤسسة مالية أخرى، أو مقدم خدمة طرف ثالث) يتم فتحه باسمك أو باسم البنك من وقت لآخر على النحو الوارد في هذه الأحكام والشروط
نموذج فتح الحساب	يعنى النموذج المعدّ بالصيغة المقررة من قبل البنك من وقت لآخر والمطلوب منك تعبئته لطلب فتح حساب لدى البنك والذي يشكّل جزءاً من هذه الأحكام والشروط في حال قبوله من البنك
شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية	تعني شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية ذ.م.م، وهي شركة تابعة للفرع ومرخصة من هيئة الأوراق المالية والسلع كوسيط أوراق مالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويقع عنوانها المسجّل في مبنى بنك أبوظبي التجاري، شارع السلام، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة؛
العنوان	يعني أي من بيانات الاتصال التالية (حسبما تنطبق) حسبما هي محفوظة في سجلات الفرع من وقت لآخر: أ- عنوان المراسلات الفعلي (بما في ذلك عنوان إقامتك أو مقرّ أعمالك الرئيسي أو أي عنوان فعلي آخر)؛ ب- رقم الهاتف الثابت؛ جـ- رقم الهاتف المتحرك؛ د- عنوان البريد الإلكتروني؛ هـ- رقم «مكاني» (أو ما يعادله)؛ و/أو و- أي نقطة اتصال أخرى أو وسيلة للوصول إليك لأغراض تسليمك أي مراسلات أياً كانت صيغتها.
سوق أبوظبي العالمي	يعنى سوق أبوظبي العالمي؛
محاكم سوق أبوظبي العالمي	تعني محاكم سوق أبوظبي العالمي؛
أنظمة حماية البيانات لعام ٢٠٢١ الصادرة عن سوق أبوظبي العالمي	تعني لوائح حماية البيانات الصادرة بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٢١ من قبل مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي، وذلك بموجب الصلاحيات المخولة له بمقتضى المادة ٦ (١) من القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ بشأن سوق أبوظبي العالمي.
محكمة الدعاوى الصغيرة في سوق أبوظبي العالمي	تعني محكمة الدعاوى الصغيرة أو ما يعادلها لدى محاكم سوق أبوظبي العالمي؛
الجهات التابعة	تعني البنك أو الشركات التابعة للبنك، والشركات الأم والمساهمين والشركاء والمديرين والموظفين والمسؤولين والممثلين وكذلك الائتلافات المشتركة التي يكون البنك شريكاً فيها وخلفاءهم والمتنازل لهم
الاتفاقية	المستندات المشار إليها في البند ١-٢ من القسم (١)؛
شركة الاتحاد للمعلومات الائتمانية	تعني مكتب المعلومات الائتمانية الذي تأسس بموجب القانون الاتحادي رقم ٦ لعام ٢٠١٠؛
الملحق	يعني ملحق يشكّل جزءاً من هذه الأحكام والشروط ويشكّل كذلك جزءاً من الاتفاقية المبرمة بينك وبين الفرع؛
القانون واجب التطبيق	يعني أي قانون واجب التطبيق سواء كان محلي أو أجنبي أو دولي أو نظام أو قرار رسمي أو قاعدة أو حكم أو مرسوم أو مدوّنة طوعية أو توجيهات أو نظام عقوبات أو أمر محكمة أو اتفاقية فيما بين الفرع أو البنك وأي سلطة حكومية أو تنظيمية، أو أي اتفاقية أو معاهدة فيما بين السلطات الحكومية والتنظيمية وواجبة التطبيق على الفرع أو البنك أو على أي من الجهات التابعة
البنك	بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. شركة تم تأسيسها في إمارة أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة ويقع مقره الرئيسي المسجل في شارع الشيخ زايد بن سلطان وصندوق بريده هو ٩٣٩ أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك فروعه الأخرى وخلفاؤه والمتنازل لهم عن حقوقه.
يوم عمل	يعني يوم تكون فيه البنوك التجارية مفتوحة لممارسة نشاطها التجاري المعتاد في دولة الإمارات العربية المتحدة؛
ساعات العمل	تعني ساعات يوم العمل التي تكون فيها البنوك التجارية مفتوحة للأعمال بصورة عامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

البند يعني بنداً من هذه الأحكام والشروط؛

حساب العميل يشمل أي حساب تقوم بفتحه لدى البنك (أو لدى شركاته التابعة أو المؤسسات المالية الأخرى أو مقدمي الخدمات من الأطراف الخارجية، حيثما ينطبق)، يكون مسجلاً باسم البنك وتحتفظ فيه بأموالك أو استثماراتك؛

المراسلات تعني كافة التعليمات أو الإخطارات أو الإنذارات أو الخطابات أو المراسلات الإلكترونية أو أرقام التعريف الشخصي أو كلمات المرور أو أرقام أو كلمات تعريف المستخدمين أو كلمات المرور الصوتية أو كشوفات الحسابات أو الطلبات أو الاستشارة أو التنبيهات أو التسجيلات الصوتية أو الإيصالات أو الردود السرية على أي أسئلة أمنية وأي معلومات أخرى قد يطلب الفرع منك تزويده بها والتي يتمّ توجيهها فيما بينك وبين الفرع

الصورة تعني فاكس، صورة ملتقطة بالماسح الضوئي، صورة ضوئية، صورة إلكترونية أو أي شكل آخر من نسخ المستندات؛

أمين الحفظ يعني الشخص الذي يحتفظ باستثمارات لمصلحة شخص آخر وبالنيابة عنه؛

الحفظ يعني حفظ استثمار لمصلحة شخص آخر وبالنيابة عنه أو خدمات الحفظ والإدارة المرتبطة بحفظ الاستثمارات بالنيابة عن العميل

مراسلة إلكترونية يعني أي مراسلة فيما بينك وبين البنك أو أي من مقدمي الخدمات يتمّ إرسالها بواسطة وسيلة إلكترونية، بما في ذلك البريد الإلكتروني أو المراسلات عبر الإنترنت أو الهاتف أو الرسائل النصية القصيرة أو تطبيق الهاتف المتحرك، بما فيها أي اتصالات تتم بواسطة برمجيات تخص الغير

قنوات الاتصال الإلكتروني تعني أي طريقة مراسلة إلكترونية فيما بينك وبين البنك يتمّ بموجبها بث تعليمات أو معلومات أو اتصالات فيما بينك والبنك أو طرف ثالث من مقدمي الخدمات

حالة إخلال أ- أي إخفاق منك أو من شركاتك التابعة في سداد أي مبالغ مستحقة عليك أو على شركتك التابعة لصالح الفرع في تواريخ استحقاقها

ب- عدم قيامك أو عدم قيام أي من الشركات التابعة لك بتوفير أي معلومات أو مستندات يحق للفرع أن يستلمها منك أو من أحد الشركات التابعة لك

جـ- أي مخالفة منك لبنود الاتفاقية (بما في ذلك عدم أداء أو عدم التقيد الكامل وفي الوقت المطلوب بأي التزام تعهدت به بموجب الاتفاقية)

د- إذا اعترضت أو اعترض أي من الأطراف الثالثة على هذه الاتفاقية (أو على أي مستند مبرم يتعلق بها، بما في ذلك هذه الأحكام والشروط) أو إذا لم تعد هذه الاتفاقية لأي سبب من الأسباب سارية المفعول أو أصبح غير قانوني بالنسبة لك أن تبرم هذه الاتفاقية؛

فاتكا تعنى قانون الامتثال الضريبي بشأن الحسابات الخارجية لعام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة الأمريكية وأنظمة الخزينة الأمريكية ذات الصلة)وتعديلاتها من وقت الى آخر(وأي تشريعات أو أنظمة مماثلة معمول بها في أي بلد آخر من وقت لآخر

التزامات الامتثال الضريبي تعني الالتزامات المقررة بموجب لوائح قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وأي اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو مع أي دولة أخرى فيما يتعلق بتطبيق لوائح قانون الامتثال الضريبي الأمريكي أو أي أنظمة مماثلة أو حالية أو مستقبلية تهدف إلى ضمان تبادل المعلومات لأغراض الضرائب بما في ذلك معايير التقارير المشتركة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وأي تشريعات أو لوائح مماثلة تكون سارية المفعول من وقت لآخر في أي منطقة ذات اختصاص قضائي أو أي اتفاقيات حكومية دولية أو أي اتفاقيات أخرى يتم إبرامها وأي قوانين و/أو لوائح (سواء محلية أو غير ذلك) يتم اعتمادها تطبيقاً لما ورد أعلاه

النموذج	أي نموذج فتح حساب أو استمارة طلب أو نموذج اكتتاب أو نموذج معاملة أو أي نموذج آخر حسبما قد يقرره الفرع من وقت آخر لأغراض توفير خدمات الاستثمار أو أي نموذج آخر يقرره الفرع أو البنك أو مقدم الخدمة من الأطراف الخارجية لغرض معيّن مثل استمارة طلب خاصة ببنك معيّن أو عرض أو خدمة طرف ثالث، أو لغرض إبلاغ الفرع بتعليمات، والتي يجوز تعبئتها خطياً، باليد أو بواسطة نموذج إلكتروني؛ بموجب تعليمات شفهية، يتمّ توفيرها شخصياً أو بواسطة الهاتف؛ بموجب قنوات الاتصال الإلكترونية أو بأي وسيلة قبول إلكترونية أو رقمية أخرى بما في ذلك البريد الإلكتروني؛ عن طريق شركة تابعه للبنك أو بواسطة برمجيات خاصة بطرف ثالث من مقدمي الخدمات، بما في ذلك خدمات أو برمجيات الرسائل المأمنة سويفت؛ و/أو بموجب أي وسيلة أخرى للتعليمات أو التأكيد قد يقررها الفرع من وقت لآخر؛
سلطة تنظيم الخدمات المالية	تعني سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي؛
قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية	تعني القواعد الصادرة عن سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي، كما يتم تحديثها أو تعديلها من وقت لآخر
الصندوق	يعنى أي وحدات استثمارية مهما كان وصفها، بما في ذلك وحدات في صناديق استثمارية؛
المعلومات	تعني أي بيانات، تسجيلات، دفاتر، وثائق، سجلات، قيود، كشوفات، تعليمات، اتصالات، إثباتات أو معلومات حسابات وأي معلومات أو مستندات أو شهادات أخرى حول هويتك، السلطة الضريبية التي تخضع لها، جنسيتك أو مصدر أي أموال مودعة لدى الفرع أو مُستخدمة لشراء أي استثمارات أو خدمات من خلال الفرع على أي شكل، بما في ذلك أي مراسلات فيما بينك ومقدم الخدمات من الأطراف الخارجية، سواء كانت أصلية أو صور، وبما في ذلك دون حصر أي نص مطبوع، نص رقمي، إلكتروني، سمعي أو بصري، نشرات اكتتاب، مذكرات توضيحية، توضيحات، تقارير وحسابات نصف سنوية أو سنوية، ومطبوعات محدّثة ترويجية وإعلانية، منشورات، موادّ ومعلومات إحصائية تتعلق بأي استثمارات، صناديق استثمار، منتجات تأمين أو خدمات استثمار، وأي جداول رسوم أو نفقات
التعليمات	تعني أي طلب أو أمر يصدر منك أو من أحد الشركات التابعة لك للفرع بأي طريقة مهما كانت، بما في ذلك أي شراء أو بيع أو أمر آخر يتعلق بمحفظتك الاستثمارية أو حساباتك أو أي خدمات أخرى يقدمها الفرع لك بموجب هذه الأحكام والشروط
الاستثمار	يعنى الودائع، والأسهم، والسندات، وأدوات الدين، والشهادات)بما في ذلك شهادات الإيداع(، وأذونات الصرف، والوحدات في صناديق الاستثمار الجماعية)بما في ذلك أوعية الاستثمار البديلة(، والاستثمارات في الاستراتيجيات البديلة، وصناديق التحوّط، وأسهم الشركات، والإيرادات الثابتة والصناديق الأخرى، والمشتقات المالية، والصكوك، والسلع، والعملات، والمعادن الثمينة والمعادن الأخرى، وأسهم الشركات الخاصة، والممتلكات العقارية أو الشخصية من أي نوع كانت، والحقوق والمصالح في أيّ مما ورد أعلاه، سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأي استثمار آخر أو مصلحة في ذلك الاستثمار، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك الاستثمار الذي تتمّ هيكلته أو اختياره لكي يتوافق على الشريعة الإسلامية
مستشار استثماري	يعني موظف في الفرع يتم تأكيد تعيينه لك خطياً من وقت لآخر من قبل الفرع ليكون نقطة الاتصال المخصصة لك والمزوّد الحصري لخدمات الاستشارات المقدمة إليك وفقاً للقسم ٢؛
مستند المزايا الرئيسية	يعنى أي نشرة أو مذكرة طرح للاكتتاب أو لائحة الأحكام والشروط أو صحيفة الوقائع أو أي مستند آخر يتضمن معلومات حول المزايا أو المخاطر أو الأهداف أو السياسات أو الاستراتيجيات أو الحقوق أو الالتزامات أو القيود أو التكاليف أو النفقات أو الرسوم أو الأحكام والشروط واجبة التطبيق أو ذات صلة بأي استثمار
الالتزامات	تعني أي من التزاماتك تجاه الفرع بموجب هذه الأحكام والشروط أو بموجب أي عقد آخر فيما بينك وبين الفرع، بما في ذلك أي التزام بدفع مبلغ من المال بتاريخ استحقاقه أو بمجرد الطلب مع أي نفقات وتكاليف ورسوم ومصروفات) بما فيها الأتعاب القانونية (والخسائر أو أي التزامات أخرى قد يتكبدها الفرع
الخسائر	تعنى أي من وجميع ما يلي: التكاليف، الاتعاب، الرسوم، النفقات، المصروفات، الالتزامات، العقوبات، المطالبات، الطلبات، الإجراءات، الدعاوى، الأحكام، القضايا، الخسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح وخسارة الفرص) أو الأضرار أياً كان طبيعتها، وكافة الضرائب والرسوم والأعباء (في حال نشوئها أو فرضها) من أي نوع مهما كانت وسواء كان واجبة الدفع فيما يتعلق بأي استثمار تمّ شراؤه، أو بيعه، أو حفظه، أو استرداده، أو خلاف ذلك
الطرف المقابل في السوق	يعني «عميل محترف يُعدّ طرفاً مقابلاً في السوق» وفق التعريف الوارد في قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي

تطبيق الهاتف المتحرّك	يعني أي تطبيق خدمات مصرفية قابل للتحميل على الهواتف المتحركة، حسبما يتم إطلاقه أو استبداله أو تحديثه أو ترقيته أو تعديله من وقت لآخر.
جهاز محمول	يعني أي جهاز إلكتروني شخصي تستخدمه للوصول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك (مثل الهاتف المتحرك أو الجهاز اللوحي)
معاملة خارج المقصورة	تعنى عبارة تصف صفقة شراء أو بيع تتمّ خارج مقصورة التداول؛
القسم	تعنى أي من الأجزاء ١ إلى ٥ من هذه الأحكام والشروط؛
العاملون	(فيما يتعلق بأي طرف أو جهة) المديرون، والمسؤولون، والموظفون، والمستخدمون لدى ذلك الطرف أو الجهة من وقت لآخر
المحفظة الاستثمارية	تعني أي مجموعة من الاستثمارات، والأموال النقدية، و/أو الأصول الأخرى التي يتم تقديم الخدمات بشأنها بموجب هذه الأحكام والشروط
عميل محترف	يحمل المعنى المحدد له في قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي؛
بلد محظور	يعنى أي بلد يعيّنه القانون واجب التطبيق من وقت لآخر كبلد يحظر إجراء تعاملات فيه؛
الشراء	يعنى الاكتتاب على استثمار من خلال المُصدر ذات الصلة أو شراء استثمار في السوق الثانوية أو بموجب معاملة خارج البورصة الرسمية
السجلات	تعني أي بيانات، تسجيلات، دفاتر، وثائق، قيود، أو حسابات محفوظة لدى الفرع في أي شكل (بما في ذلك نص مطبوع على ورق أو رقمي أو سمعي أو بصري) فيما يتعلق بعميل ما أو باستخدام العميل لأي من خدمات الفرع وأي تعاملات واتصالات فيما بين الفرع والعميل أو الشركات التابعة له
الاسترداد	تعني إعادة أو طلب إعادة قيمة الوحدات (كما هو بتاريخ الطلب المذكور) أو القيم الاسمية المماثلة للحق في ترتيبات تتعلق بممتلكات من أي وصف كانت، بما في ذلك أموال، متى كان غرض الترتيبات هو تمكين الأشخاص المشاركين في الترتيبات من المشاركة في أو من استلام الأرباح أو الإيرادات الناشئة عن شراء، أو حفظ، أو إدارة أو بيع الممتلكات أو الأموال المدفوعة من تلك الأرباح أو الإيرادات بواسطة الجهة الحائزة أو الحافظة لتلك الوحدات أو للقيم الاسمية المماثلة للحق
عميل من الأفراد	يحمل المعنى المحدد له في قواعد سلطة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي؛
حق المقاصة	يعني حق الفرع في تخصيص؛ أي مبلغ دائن في حساب واحد أو أكثر من حساب؛ و/أو أي من أصولك الأخرى المحفوظة لدى البنك أو تقع تحت حيازته بما في ذلك دون حصر الأوراق المالية، السندات، الضمانات، الأسهم، مستندات الشحن، السندات لأمر، العملات، الذهب أو أي أصول منقولة أخرى ذات قيمة أو ممتلكات من أي نوع كانت، مقابل الوفاء بأي من التزاماتك المستحقة تجاه الفرع أو الجهات التابعة له أو مقدم الخدمات من الأطراف الخارجية (سواء كانت فعلية أم محتملة أو مبدئية أو تبعية أو فردية أو مشتركة)
بيع/يبيع	يعنى التصرّف في أو تصفية استثمار في السوق الثانوية أو من خلال معاملة خارج المقصورة أو استرداد استثمار من المُصدِر ذي الصلة؛
العقوبات	تعنى أي قوانين، قواعد، أنظمة، مراسيم، إخطارات، أو أوامر (بما في ذلك أي أوامر تنفيذية) بشأن أي عقوبات تجارية، اقتصادية أو مالية، أو أي حظر أو قيود

لائحة العقوبات تعني قائمة الأشخاص الخاضعين لعقوبات اقتصادية أو مالية وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر: قائمة الأشخاص المحددين والأشخاص المحظورين، وقائمة العقوبات الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، والقوائم المجمعة للعقوبات الصادرة عن وزارة الخزانة البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية والاتحاد الأوروبي، والقوائم المعتمدة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقائمة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى أي قوائم أخرى معتمدة أو صادرة عن أي سلطة قضائية أو تنظيمية أو تنفيذية مختصة (كل منها حسبما يتمّ تعديله أو تكملته أو استبداله من وقت لآخر).

هيئة الأوراق المالية والسلع تعنى هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة؛

جدول الرسوم يعنى جدول رسوم ونفقات الفرع وأسعار الفوائد فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المشار إليها في هذه الأحكام والشروط، حسبما يقوم الفرع بتعديلها من وقت لآخر وتوفيرها على الموقع الإلكتروني للفرع من وقت لآخر، أو كجزء من استمارة الطلب ذات الصلة أو نموذج الاكتتاب أو حسبما قد يخطرك به الفرع من وقت لآخر

معلومات الأمان تشمل الهوية وكلمة المرور الخاصين بك وأجوبتك السرية على أي أسئلة للحفاظ على سرية المعلومات وأي معلومات أخرى يطلبها منك الفرع

الخدمات تعني الخدمات التي يقدمها الفرع لك بموجب هذه الأحكام والشروط؛

الرسائل النصية القصيرة تعنى خدمة الرسائل النصية القصيرة على الهاتف المتحرك؛

أمين الحفظ الفرعي يعنى الشخص الذي يحفظ الاستثمارات لصالح شخص آخر والذي يعمل بصفة أمين حفظ بالنيابة عن ذلك الشخص؛

سويفت تعنى جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك؛

السلطة الضريبية تعني الهيئة الاتحادية للضرائب في دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي سلطات أخرى مسؤولة عن مراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بضريبة القيمة المضافة

الالتزامات الضريبية تعني أي التزام بخصم أو احتجاز لصالح أو لحساب أي ضرائب أو مفروضات أو جمارك أو أي رسوم أخرى أو محتجزات ذات طبيعة مماثلة (بما في ذلك أي غرامة أو فائدة مستحقة الدفع فيما يتعلق بأي إخفاق أو تأخير في دفع أي من تلك المستحقات بالإضافة لأي التزام بتقديم المعلومات وإصدار الإشعارات) بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي التزامات مطبّقة بموجب قانون الامتثال الضريبي الأمريكي ومعيار التقارير المشتركة؛

الأحكام والشروط تعنى هذه الأحكام والشروط التي تشكّل، بالإضافة إلى أي من المستندات المشار إليها في البند ٢- ١ من القسم ١، حسبما يتمّ تعديلها من وقت لآخر، الاتفاقية التي يقوم الفرع بموجبها بتقديم أي خدمات استثمار لك

مقدم الخدمات من الأطراف الخارجية يعنى أي مقدم خدمات فيما يتعلق بمحفظتك الاستثمارية، بما في ذلك الوسيط، أ ومدير المحفظة الاستثمارية، أو الوكيل، أو أمين حفظ طرف ثال، أو أمين حفظ فرعي، أو مُصدِر استثمارات، أو موزّع عالمي، أو شركة تأمين، أو مقدم خدمات طرف ثالث فيما يتعلق باستثمار أو منتج تأمين؛

معاملة تعني إجراء أي عملية شراء أو بيع (أو تصرف آخر) أو تحويل لاستثمار قام الفرع بتنفيذه أو القيام بأي تعليمات بالنيابة عنك كجزء من خدمات الاستثمار التي يتمّ تزويدك بها بموجب هذه الأحكام والشروط

الإمارات تعني دولة الإمارات العربية المتحدة؛

الولايات المتحدة تعني الولايات المتحدة الأمريكية؛

أنظمة الخزينة الأمريكية تعني الأنظمة الصادرة من وقت لآخر عن دائرة الإيرادات الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية؛

ضريبة القيمة المضافة تعني أي ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة على السلع والخدمات أو ضريبة مبيعات أو ضريبة مشابهة تُفرض وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم ٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن ضريبة القيمة المضافة في دولة الإمارات العربية المتحدة أو أي قوانين أخرى معمول بها، وذلك على أي خدمات يقدمها لك الفرع بموجب هذه الأحكام والشروط.

أحكام وشروط خدمات الثروات تعني أحكام وشروط خدمات الثروات من بنك أبوظبي التجاري؛

الموقع الإلكتروني	يعني www.adcb.com وأي اسم نطاق آخر واحد أو أكثر على الإنترنت قد يحدده الفرع من وقت لآخر حسبما يتمّ تعديله من وقت لآخر
أحكام وشروط الخدمات المصرفية والاستثمارية للشركات	تعني الأحكام والشروط العامة المطبقة على كافة الخدمات المصرفية للشركات التي يزودك الفرع بها؛
أنت	يعنى الطرف الذي يقدم طلباً أو يستلم أي استثمار، أو خدمة استثمار، أو منتج تأمين، أو خدمة تأمين بموجب هذه الأحكام والشروط سواء كان فرداً أو هيئة اعتبارية.